تبرز اهمية المصالحة المجتمعية في نينوى بعد مرحلة داعش لأرساء السلام بين المواطنين وكل الاطراف الإخرى السياسية والمجتمعية، وبهدف نزع فتيل اي حرب مستقبلا ولمنع انزلاق الإوضاع مجددا لمرحلة داعش وماسبقها، كما ان عدم العمل على تحقيق المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية ممكن أن يسهم في شعور الضحايا وعوائلهم بالظلم وعدم تحقيق العدالة لهم وهذا لايساعد في تحقيق التعايش المشترك وبناء النسيج المجتمعي الذي بدوره قد يسهم في اعادة نشاط الجماعات المسلحة بطرق واساليب جديدة.

المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش

كانون الثاني 2019

الباحث: زاهر ربيع حسين

إن هذا البحث ضمن اطار مشروع تعميم ومراعاة المنظور الجندري في الانتقال الى الامن والسلام في العراق والذي تنفذه جمعية الامل العراقية بدعم من منظمة باكس الهولندية وبالتعاون مع جامعة اوترخت الهولندية التي قامت بتدريب الباحثين على منهجيات البحث التشاركية واعداد اوراق السياسات على مدى عامين.

PAX

Universiteit Utrecht

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

الفهرست

I. الملخص التنفيذي.....02
II. مقدمة.....04
III. مبررات واهمية واهداف البحث.....04
IV. موقع البحث والفترة المشمولة.....05
V. منهجية والية العمل.....05
1. مدخل للمصالة المفهوم الاهداف.....06
1.1 مفهوم وتعريف المصالحة.....06
1.2 اهداف المصالحة.....07
2. خلفية واسباب النزاع في نينوى قبل عام 2003.....08
2.1 الاقليات في نينوى.....08
2.2 حكم حزب البعث 1968 لغاية 2003.....10
3 الصراع في نينوى بعد عام 2003.....12
3.1 طبيعة النظام السياسي بعد 2003.....12
3.2 اللاعبين السياسيين في المحافظة وفق نتائج الانتخابات.....13
3.3 اجتثاث البعث والمساءلة والعدالة.....14
3.4 المناطق المتنازع عليها بين حكومة اقليم كوردستان وحكومة بغداد المركزية.....16
3.5 الاوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في نينوى قبل احتلال داعش.....18
4. احتلال داعش لمدينة نينوى.....20
4.1 المعركة والسيطرة العسكرية لتنظيم داعش على الموصل.....20
4.2 تداعيات احتلال المدينة على المواطنين.....20
4.3 دخول داعش الى مناطق سهل نينوى وتهجير الاقليات والانتهاكات بحقهم.....22
5. رؤية لأدارة التحديات وانجاح المصالحة المجتمعية في نينوى.....24
5.1 عمليات تحرير نينوى وأثارها.....24
5.2 تحديات ومعوقات وابعاد المصالحة في نينوى.....25
5.3 تشكيل لجان تقصي وكشف الحقائق.....28
5.4 محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق العدالة.....30
5.5 برامج جبر الضرر الفردية والجماعية والتعويضات.....31
5.6 حفظ الذاكرة وتعزيز عملية الاستشفاء.....32
5.7 التسامح ودفع قضية تحقيق السلام.....33
6. التوصيات.....33
VI. المصادر.....34

I. الملخص التنفيذي.

1. الجرائم التي قام بها النظام السابق ساهمت في تعقيد المشكلة ومنها الابادة الجماعية والتغيير الديموغرافي للمناطق والسكان والتهجير كل ذلك ترك أثار كبيرة على النسيج المجتمعي والتركيبة السكانية في هذه المناطق فان التغيير الذي طال هوية هذه المناطق جعل من تركيبتها غير منسجمة وهذا يساهم في زيادة التوتر ويسهل عملية اثارة الصراع.
2. وجود مشكلة المناطق المتنازع عليها بين حكومة المركز واقليم كوردستان وعدم استكمال حل هذه الاشكالية وفق الدستور والمادة 140 ساهم في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي ارتفاع نسب التوتر ووجود ازمات مستمرة في هذه المناطق مما أثر سلبا على المواطنين وبالاخص سكانها من الاقليات الدينية والقومية والعرقية.
3. من النقاط الايجابية بعد عام 2003 هناك شعور لدى الاقليات بأن اشراكهم في العملية السياسية وعدم تهميشهم هو افضل من السابق ورغم كل التحديات والصعوبات ولكن الوضع افضل هناك حقوق ثقافية وسياسية حصلوا عليها وغيرها من مكتسبات النظام السياسي الجديد الذي يتصف بالديمقراطية ووجود دستور ساهم الجميع في وضعه.
4. انتشار الفساد السياسي والمالي نتيجة المحاصصة التي قام عليها النظام السياسي الجديد ساهمت في تأزيم الاوضاع خصوصا في مناطق نينوى مما ساهم في زيادة البطالة وتعمق الطائفية بصورة أكبر وتلعب كل هذه الاسباب دورها في عدم وجود استقرار اجتماعي او سياسي وفي عدم شعور المواطن بالانتماء للوطن مما يخلق فجوة كبيرة بين المواطن والدولة والتي لن يشعر بأنها دولته التي تستحق الحفاظ عليها وحمياتها ولن يتوانى في استغلال الفرص لنهبها وهذا حدث عدة مرات في تاريخ العراق الحديث.
5. أن اجتثاث البعث والمسائلة والعدالة تجربة اديرت بصورة سيئة ولها أثار سلبية فأن عملية الاقصاء كانت توصف بأنها عملية تطهير وليست تقييم ولم يجري التفريق بين من هو بعثي وصدامي على اساس انتهاكات حقوق الانسان ولم تجري محاسبة غير الرموز الكبيرة وهذا ساهم في خلق اعداد كبيرة ناقمة على النظام السياسي والدولة والتي عدتها ظالمه لهم فضلا عن جيش كبير من العاطلين عن العمل في المجتمع والذي خلقته عملية حل جميع الاجهزة الامنية، وقد ساهم بعض هؤلاء من القيادات العسكرية والخبراء في بناء تنظيم داعش وباقي التنظيمات الارهابية التي احتلت مناطق كبيرة من العراق ومارست اعمال ارهابية طول فترة ما بعد عام 2003 ولغاية الان.
6. التعامل على اساس طائفي وعنصري مع سكان محافظة نينوى من قبل القوى الامنية التي يعدها سكان المحافظة غريبة عليهم احضرت من مناطق في جنوب العراق وعدم قدرتها على فرض الامن في مناطقهم لم يجعل لهذه القوات اي هيبة ولم تكن مصدر ثقة بين السكان فكانت المجاميع المسلحة مثل القاعدة تقوم بعمليات قتل ضد المواطنين واختطاف ولم تساهم هذه القوات في مساعدتهم وهي الاخرى ايضا تعرضت بأستمرار الى عمليات ارهابية وكانت هدف للمسلحين.
7. التعامل بقوة مع مطالب المحتجين من قبل حكومة نوري المالكي ساهم في تأجيج الصراعات وزيادة الغضب ضد الدولة مما ساهم في أن يتقبل الاهالي اي بديل اخر وأن كان جماعات مسلحة ما دامت ستخلصهم من الدولة التي تحولت بنظرهم الى ظالم يجب التخلص منه.

8. تمكن داعش من السيطرة على مدينة الموصل ومدن عراقية اخرى بعد ان كان الفساد قد نخر جسم المؤسسة العسكرية في هذه المناطق وعدم اسنجامها مع المجتمع المحيط الذي يعد مجتمع معادي لها لكونها تعاملت معه بعنصرية وعدم مهنية اضافة الى ذلك كانت المؤسسة العسكرية ذاتها تواجه اشكالات في تركيبتها التي تشكلت على اساس تحاصص طائفي والفساد الذي ولد وجود اعداد غير حقيقية من المقاتلين فقط على الورق والموجودين على ارض الواقع اقل بكثير وايضا هذا يشمل الاسلحة والاعتدة وكل هذا ساهم في ارتفاع مستوى الاحباط وانخفاظ الروح القتالية والتي ساهمت كلها مجتمعة في خسارة وانسحاب القوات الامنية وسيطرة المجاميع المسلحة والتي لاقت الترحيب من الاهالي في بداية الأمر وعدوها ثورة او تخليص لهم من الحكومة الظالمة.
9. عدم ضبط الحدود مع دول الجوار وخصوصا بين لعراق وسوريا وهذه المناطق ساهم في انتقال المسلحين بسهولة كما ان هناك مساحات كبيرة من صحراء العراق لم يكن قد تم تأمينها واستخدمت ملاذ أمن للمجاميع الارهابية.
10. نتجت عن عملية احتلال داعش لمدينة الموصل ومدن سهل نينوى انتهاكات فضيعة لحقوق الانسان مارسها التنيظم ضد الاهالي وخصوصا الاقليات التي لاقت ويلات العذاب من الابادة الجماعية والتهجير وحملات توصف بأنها تطهير عرقي فضلا عن الدمار الذي لحق بالمعالم الاثرية والدينية والحضارية وكل هذا الدمار التي تعرضت له هذه المدن يضع العديد من الصعوبات امام الدولة اليوم لاعادة الاوضاع الى طبيعتها وتحسين من الواقع واصلاح الاسباب الجذرية التي تولد النزاع وتغذيه.
11. حتى بعد تحرير المدن والخلاص من سيطرة داعش عليها وليس الخلاص نهائيا من داعش اذ ما تزال هناك خلايا وتنظيمات لداعش موجودة رغم ذلك لاتزال تتوافد تصرفات جديدة تزيد من تعقيد الامور اليوم تسيطر على مدينة الموصل والكثير من مناطق سهل نينوى قوات الحشد الشعبي والتي كان لها دور كبير في تحرير المناطق من داعش ولكن تركيبتها لاتنسجم مع طبيعة السكان وهناك بعض التصرفات التي يعتبرها اهالي المناطق هذه استفزازية لهم.
12. لم تزل اثار الخدمات والاوضاع غير جيدة في المحافظة، الدمار في كل مكان مشكلة النازحين وضعف الخدمات وانتشار الجثث وغيرها العديد من المشاكل لم يتم حلها بعد.

II. مقدمة

نينوى هي محافظة في شمال العراق ومركزها الموصل التي تعد ثاني أكبر مدن العراق وتبعد عن بغداد 465 كم وتبلغ مساحتها ٣٧,٣٢٣ كم^{2}ويبلغ عدد سكان محافظة نينوى حاليا ثلاث ملايين ونصف المليون نسمة حسب التقديرات واخر الأرقام الدقيقة عن عدد نفوسها هو(3106948)[1].

وتتكون الموصل من مجموعة اقضية ونواحي وهي قضاء الموصل وهو مركز محافظة نينوى وتتبع له كل من ناحية بعشيقة والشورة وحمام العليل والقيارة والمحلبية وقضاء الحمدانية وتتبع له كل من ناحية النمرود وبرطلة وقضاء تلكيف وتتبع له كل من ناحية القوش و وانه وفايدة وقضاء سنجار وتتبع له كل من ناحية الشمال والقيروان وقضاء تلعفر وتتبع له كل من ناحية زمار وربيعة والعياضية وقضاء الشيخان تتبع له ناحية زيلكان وقضاء الحضر تتبع له ناحية تل عبطة وقضاء البعاح يتضمن ناحية القحطانية وقضاء مخمور يشمل نواحي الكوير وقراج ويبكه هذا حسب التقسيم الاداري لمدينة نينوى واقضيتها ونواحيها وللعلم فأن سهل نينوى يشمل اقضية الحمدانية وتلكيف والشيخان ويعد السهل الموطن التاريخي لمسيحيي العراق وما يزال به تواجد مسيحي مكثف إلى جانب تواجد اليزيديين والتركمان والشبك والعرب والكورد.

ويشكل العرب النسبة الاكبر من سكان المحافظة والذين اغلبهم من المسلمين السنة ويسكنون في مدينة الموصل واقضية البعاج والحضر ومخمور كما ينتشرون في جميع مناطق المحافظة حتى في مناطق سهل نينوى والقرى المحيطة بها اضافة الى الاكراد الذين يأتون بالمرتبة الثانية بعد العرب ويتركزون في الموصل خصوصا الجانب الايسر منها في حي النبي يونس والدركزلية كما يتواجدون في الايمن بحي وادي حجر، وكذلك يسكن الاكراد في الاطراف بسهل نينوى ومخمور والكوير وسد الموصل، وسنجار وزمار ووانة.

ومن العشائر العربية التي تنتشر في الموصل هي عشيرة شمر والعبيد والجبور، كما هناك نسيج من العشائر الكردية التي تنتشر منها عشائر زيباري وسورجي وهركي وريكاني، والواقع ان المعيشة المشتركة لم تسهل أسباباً حقيقية للتفاهم المشترك. إذ ظل الاكراد يفضلون الاستقرار في الجانب الأيسر من نهر دجلة، خصوصاً في أطراف مرقد النبي يونس، فيما استقر العرب في الجانب الأيمن حيث الكثافة السكانية والنسبة الكبرى من المعامل ومواقع العمل.

III. مبررات واهمية واهداف البحث

تبرز اهمية القيام ببحث عن المصالحة المجتمعية في نينوى بعد مرحلة داعش لارساء السلام بين المواطنين وكل الاطراف الاخرى السياسية والمجتمعية بهدف نزع فتيل اي حرب مستقبلا ولمنع انزلاق الاوضاع مجددا الى ما سبق مرحلة داعش مما يجعل منها اساسا خصبا لحدوث صراعات، ايضا يهدف البحث للاجابة على بعض الاسئلة التي ذكرتها سابقا والسؤال البحثي الرئيسي هو " ما هي التحديات التي تواجه اجراء المصالحة المجتمعية بين المكونات والاهالي في نينوى بعد انتهاء الحرب على داعش 2017؟" كما تتفرع من السؤال العديد من الاسئلة الفرعية التي يحاول البحث الاجابة عنها منها ما هو تاريخ وجذور الصراع قبل مرحلة داعش وأسباب وصول الصراع الى مرحلة احتلال داعش، الأسباب المختلفة اقتصادية اجتماعية تاريخي؟، كيف أثرت الحرب على

[1] وفق إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء من تقرير نتائج العد والحصر للأسر والمساكن الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء في العراق لعام 2011.

داعش على المجاميع المختلفة ماهي الاثار التي تركتها؟، برأي كل مكون ما هي أبرز القضايا التي يجب التعامل معها وحلها من اجل تحقيق المصالحة المجتمعية؟، كيف يمكن تحقيق المصالحة المجتمعية من وجهة نظر كل مكون في نينوى؟، ويسعى البحث لتوضيح وعرض أبرز القضايا والمشاكل التي يمكن العمل عليها في المرحلة القادمة لغرض تحقيق مصالحة مجتمعية بهدف تحقيق العدالة وبناء السلام في نينوى.

ويعد التركيز على التحديات من القضايا المهمة، اذا ان التعرف على الصعوبات والتحديات مقدما وفق دراسة ممكن ان يضع اساس للتعامل معها وتذليلها بهدف تحقيق المصالحة لغاياتها بصورة فاعلة، فضلا عن ذلك يتم استعرض ابرز القضايا والخطوات التي تركز عليها المصالحة المجتمعية وطريقة القيام بها وتقديم جملة من النصائح والاستنتاجات التي من الممكن ان تكون خارطة عمل مستقبلية لكل مؤسسة او جهة تعمل على قضايا المصالحة المجتمعية، كما يهدف البحث الى:

- التعرف على أسباب الصراع وجذوره وتاريخه.
- عرض اليات عمل المصالحة المجتمعية وخطوات تطبيقها.
- التحديات التي تواجه تطبيق المصالحة المجتمعية وكيفية التعامل معها.
- التوصل الى استنتاجات وتوصيات حول المصالحة المجتمعية في نينوى.

IV. موقع البحث والفترة المشمولة.

موقع البحث هي محافظة نينوى شمال العراق ومركزها الموصل، يدرس البحث مرحلة اجراء المصالحة بعد تحرير نينوى من داعش عام 2017 ويركز على الاثار التي تركتها داعش خلال سيطرتها منذ عام 2014، كما يدرس بعض اسباب النزاع التي تمتد الى فترة قبل داعش، كما تم جمع المعلومات الخاصة بالبحث في عام 2018 اشهر حزيران وتموز واب وايلول.

V. منهجية والية العمل.

يعتمد هذا البحث على المنهجية العلمية في اعداده ويعد من البحوث التي تعتمد المنهج النوعي، اذ تم دراسة مشكلة البحث وصياغتها بسؤال بحثي تم ذكره سابقا وتم وضع خطة للبحث تتضمن كل التفاصيل من اسئلة ثانونية وفرعية وتم اعداد خطة للاجابة على كل سؤال وتحديد الاساليب التي سيتم اعتمادها في استحصال المعلومات اللازمة للوصول الى نتائج البحث، وتحديد اليات جمع البيانات حول الاسئلة من الميدان عبر المقابلات والمتابعة والملاحظة للاحداث فضلا عن اعتماد المصادر الادبية من كتب ومقالات ودراسات منشورة عن الموضوع كما تم اجراء مقابلات مع منظمات مجتمع مدني عملت مع النازحين والناجين من العنف وتم الحصول على مقابلات قامت بها هذه المنظمات وعلى افادات دونتها[1] كما جرى الاطلاع على التقارير التي اصدرتها منظمات

[1] الشكر الى منظمة شلومو للتوثيق التي فتحت ابوابها وارشيفها للباحث للاطلاع على الشهادات والافادات التي وثقتها لاهالي نينوى من الاقليات والناجين من عنف داعش، للاطلاع على نشاطهم موقعهم على الرابط http://shlomoo.org/home/ .

مراقبة حقوق الانسان[1]، بعد جمع البيانات تم اعتماد طرق منهج البحث النوعي في الوصول الى نتائج البحث عبر تحليل البيانات والوصول الى النتائج النهائية للبحث وصياغتها في شكلها النهائي بالبحث.[2]

1. مدخل للمصالة المفهوم الاهداف.

1.1 مفهوم وتعريف المصالحة.

يقول المركز الدولي للعدالة النتقالية ان المصالحة هي الهدف الأسمى الذي يصبو إليه أي مجتمع وقع ضحية انتهاكات عنيفة، لكن يصعبُ تحديد ما تعنيه هذه المصالحة أو حتى ما قد تعنيه، إذ إنها مرتبطة بالإطار السياسي والثقافي والتاريخي الخاصّ بالمجتمع.[3] كما تعتبر المصالحة المجتمعية آلية لحل النزاع، وهي بديل ونقيض لآلية «القوة» التي يفضلها البعض[4]. اذ ان اليات القوة والعنف لايمكن ان تؤدي الى حل الخلافات وتحقيق السلام فالعنف يؤدي الى عنف حتى وان تحقق بعض الهدوء فهو مؤقت لن يمضي الكثير قبل ان تتفجر الصراعات.

كما يشير مصطلح المصالحة عموما الى عقد ترتيبات توافقية متبادلة بين المتخاصمين سواء على مستوى الافراد او الجماعات وسواء كانت الخصومة سابقة اوحالية، وكثيرا ما يشير المصطلح الى علاقة يمكن وصفها بالودية تنشأ عادة بعد تمزق في العلاقة ينوي على الحاق الأذى بجانب واحد او بصورة متبادلة بين جميع الاطراف. كما ان المصالحة هي هدف وعملية في نفس الوقت تركز على العلاقة وهي عملية ديمقراطية بالضرورة تركز على اشفاء علاقات سلبية سابقة عن طريق جعل الاطراف المتنازعة تقوم بفحص علاقاتهم السابقة وماضيهم العنيف، كما هي فهم للطرفين والتوجه الى طرف النزاع ليصف كل طرف معاناة الطرف الاخر[5].

أذا يمكن القول ان المصالحة هي مجموعة من الاجراءات والخطوات والاليات البعيدة عن العنف وتهدف الى منع العنف مستقبلا واعادة اشفاء العلاقات بين الاطراف التي وقعت في نزاع او لمعالجة الانتهاكات التي قام بها طرف ضد الاخر في مرحلة معينة، وينبغي ان يقبل جميع الاطراف بالمصالحة كبديل عن العنف ولغة القوة في حل المشاكل والنزاعات وان يكون جميع الاطراف قد توصلو الى حقيقة ان العنف لن يقود الى للمزيد من العنف، كما لا يجب ان يتحمل عبء المصالحة الطرف الذي تعرض للانتهاكات بصورة اكبر بل يجب ان يتحمل عبء المصالحة بالدرجة الاساس الطرف الذي قام بالانتهاكات ومارسها ضد الطرف الاخر وهذا لايعني ان المصالحة انتقام من احد اطراف النزاع وانما يجب ان تكون هناك عدالة قضائية وجنائية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة فالمصالحة ابدا لاتعني هروب الجاني من العدالة ومساواته مع من تعرض الى انتهاك.

تقود المصالحة بصورة تدريجية الى اعادة نسيج العلاقات الاجتماعية للالتحام بصورة مستمرة وهذا يتطلب التطبيق الصحيح لاجراءاتها مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع والسياق الذي تحصل فيه المصالحة والذي

---

[1] التقارير الفصيلة والسنوية المنشورة على موقع منظمة حمورابي لحقوق الانسان كانت مفيدة لاغراض البحث للاطلاع على التقارير ونشاطات المنظمة من الرابط http://www.hhro.org/.

[2] تم اعداد هذا البحث ضمن تدريب قامت به جمعية الامل العراقية بدعم من منظمة PAX الهولندية اذ تم تدريبي مع مجموعة من الباحثين على مناهج وطريقة عمل البحوث النوعية كانت فرصة رائعة لتعلم مناهج وتقنيات جديدة في اجراء البحوث النوعية قدم التدريب لنا اساتذه من جامعة أوتريخت الوطنية الهولندية وهم كل من البروفسور ماريو والبروفسور خيوخ الذين قدموا لنا كل المعرفة والمساعدة وعلى طوال سنة كاملة تضمنت عده ورش عمل فكل الشكر والحب لهم ولجمعية الامل العراقية ومنظمة PAX على اتاحة هذه الفرصة لي.

[3] موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الانترنيت، المصالحة، https://www.ictj.org/ar/gallery-items/reconciliation

[4] في معنى المصالحة الوطنية، منصور الجمري، موقع الوسيط، http://www.alwasatnews.com/news/622782.html .

[5] المصالحة، دكتور عمرو خيري عبد الله، ابريل 2018.

حصلت فيه اعمال العنف والاطراف التي قامت بالعنف والمتضررة بصورة كبيرة من العنف، وايضا يجب ان يتم التعامل مع المصالحة على انها مشروع طويل الامد لايمكن ان يتم اهمالة بعد فترة قصيرة فهذا ربما يؤدي الى انتكاسات بالعلاقات تؤدي فيما بعد الى اعادة الصراع من جديد او ظهور اشكال جديدة من النزاعات واطراف جديدة للنزاع، لذلك يمكن القول ان المصالحة هي مشروع مجتمعي طويل الامد يحتاج الى دراسة لغرض القيام به بصورة صحيحة والى موارد تخصص لذلك اضافة الى اهتمام محلي ودولي والى ارضية تثقف وتنشر اهمية المصالحة اذ ان الايمان والاعتقاد بدور المصالحة في منع العنف وتحقيق السلام مستقبلا من قبل افراد المجتمع ومن قبل جميع القوى السياسية والقيادات في المجتمع يؤدي الى تسهيل القيام بمصالحة ناجحة اضافة الى اهمية ان يكون هناك ضغط شعبي على ضرورة القيام بالمصالحة اذ لن تكون كل الوجوه مبتسمة امام القيام بالمصالحة ربما تتضرر مصالح بعض الاشخاص مما يجعلهم عثرة في طريق تحقيق المصالحة الناجعة، ايضا لاننسى ان العدالة الانتقالية والمضي في تحقيقها يساهم بصورة كبيرة في نجاح المصالحة.

1.2 اهداف المصالحة:

- تهدف المصالحة الى منع استخدام الماضي كأساس او بذرة لنزاع جديدة وتعمل على تعزيز السلام وانهاء استخدام العنف والاعتماد عليه في حل المشاكل، وايضا تعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية ولكون المصالحة عملية اعادة نظر الى الماضي فهي تقدم تجارب الاستشفاء الشخصية للناجين من العنف وتعويض الظلم الذي وقع عليهم واعادة بناء العلاقات بين الافراد او المجاميع على اسس غير عنفية[1].
- تطوير رؤية على المستوى الاجمالي والجزئي في المجتمع بهدف خلق مجتمع ترابطي وعادل يجيد التعامل مع الماضي ويعترف به كما يبني علاقات ايجابية ويعمل على تغييرات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بهدف منع حصول نزاعات مستقبلا.
- كما تهدف المصالحة الى جمع اطراف النزاع على مسار السلام وايجاد الاسس والآليات التي تسمح لهم بالتعايش جميعاً في سلام مستقبلا، ويجب ان تعمل هذه الاطراف على التخطيط للمستقبل وتعمل على بناء السلام ومنع انهيار المصالحة كما يجب ان لاننسى ان التخلص من المشاعر السلبية ليس بالامر السهل وخصوصا تاريخ الصراع بين الاطراف مليء بالانتهاكات ولكن يمكن ان يوجد شعور جديد بالأخوة وذلك عبر الندم وطلب السماح عندما تتقدم بها الاطراف مما يجعل التعامل مع الماضي سهل ويمكن ان يقدم الماضي العبر والدروس التي تساهم في دفع القضية الى النجاح عند استذكار اهمية عدم تكرار الظلم والالم الذي حدث سابقا.
- تدعم المصالحة كشف الحقيقة وتكشف الستار عن الذي حدث فعلا وتشجع عملية الصفح والتسامح والعفو عندما يستوجب ذلك مع عدم تجاوز الخيار القضائي والمحاكم التي يجب ان يتم المحاسبة فيها عن القضايا الجسيمة التي تمثل انتهاك فضيع واذا تهرب الجاني من العدالة سيشعر المظلوم بانه ظلم مرتين مما سيعيق مسار المصالحة وتبقى مشاعر الكره والحقد لدى الناجين وعوائل الضحايا وهم على حق في هذا، اما في بعض الحالات مثل الانتهاكات البسيطة يمكن ان يطلب الجاني العفو والسماح بعد ان يقدم الحقيقة كاملة عندها ممكن ان يكون هناك عفو.
- هناك اهداف اخرى للمصالحة المجتمعية تختلف حسب طبيعة السياق الذي تعمل فيه وحسب نوع النزاع وخلفيته والاطراف المشتركة فيه فهذه الاهداف في العراق مثلا تختلف عن الاهداف في جنوب افريقيا او

[1] المصالحة، دكتور عمرو خيري عبد الله، ابريل 2018.

تيمور الشرقية او المغرب والصومال ومنها ما يطمح الى معالجات اكثر شمولا مثل معالجة طبيعة النظام السياسي ربما تؤدي الى العنف والنزاع او طريقة الحكم وعلى سبيل المثال اصلاح المؤسسات وتخليصها من الفساد واشراك الاقلية في الحكم وتعزيز روح المواطنة والولاء للوطن اضافة الى تحييد العامل الاقليمي وتخفيف التدخل الخارجي وغيرها من الاهداف التي يتم تحديدها عند التخطيط للمصالحة المجتمعية وعلى خلفية تحليل شامل للسياق الذي تتم فيه المصالحة.

2. خلفية واسباب النزاع في نينوى قبل عام 2003:

2.1 الاقليات في نينوى.

تعد محافظة نينوى موطنا للعديد من المكونات والاقليات الاثنية والدينية والقومية والذين ينتشرون في اقضية ونواحي ومناطق نينوى الواسعة، اذ ان نينوى تضم اكبر وجود للمسيحيين في العراق والذين ينتشرون في مناطق مختلفة ويتركزون بالاساس في مناطق سهل نينوى ويعدوها موطنا اصيلا لهم عبر التاريخ اذ يرجع دخول المسيحية الى هذه المناطق منذ الاف الاول الميلادي، ويمكن توصيف هوية المسيحيين على اساس قومي فمنهم سريان وكلدان واشوريين وارمن اما على اساس مذهبهم الديني فيوجد الكاثوليك والبروتستانت وارثذوكس وانجيليين ويطلقون على انفسهم الشعب الكلدو اشوري السرياني في محاولة لتقيدم هويتهم كشعب واحد بعيدا عن القوميات والاثنيات والمذاهب[1]، تاريخيا كان سكان المسيحيين في العراق والذين ينتشر عدد منهم اضافة الى نينوى في بغداد ومدينة عينكاوة في اربيل يتجاوز مليون واربعائة الف حسب بعض الاحصاءات والتقديرات ولكن بعد عام 2003 ونتيجة لتعرضهم للانتهاكات والاعتداءات والتي كان اخرها تهجيرهم من قبل عصابات داعش تقلص عددهم ليصل في اخر الاحصاءات الى 450[2] مسيحي فقط وهناك تقديرات تتكلم عن عدد اقل من 250 الف مسيحي وهناك امل بعودة المهاجرين الى موطنهم الاصلي واراضيهم فالشعب المسيحي يرتبط بعلاقة عاطفية مع اراضيه ويعدها موطنه الموعود الذي يجب ان يعود اليه وحتى الموجودين في الخارج والنازخين في المخيمات دائما يتكلمون بشوق عن مناطقهم وياخذهم الحنين الى معيشتهم في مناطقهم ودائما يرغبون بالعودة حالما تكون الظروف مناسبة، ايضا للمسيحين في نينوى موروث ثقافي ومعالم اثرية ورموز تشكل هويتهم وتعد شاهد على وجودهم واستقرارهم في المنطقة من اضرجه وكنائس وأديره ومعالم اثرية اخرى كما يتكلمون باللغة السريانية ولهجاتها المتعددة[3]، ورغم ذلك يواجهون الكثير من التحديات امام بقائهم في موطنهم وامام عودتهم اضافة الى ما تعرضو له من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان عبر التاريخ.

اما الايزيديون من الجماعات العرقية والدينية التي تسكن نينوى والذين تعود ديانتهم الى الاف السنين ويسكنون في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) وينتشرون في بلاد عديدة منها سوريا وتركيا وارمينيا وجورجيا[4]، وفي العراق

---

[1] سعد سلوم استاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة المستنصرية، حماية الاقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة تحليلية، جامعة الكوفة كلية الاداب قسم المجتمع المدني، طبع 2017، ص 124

[2] محمد غزي، موقع ايلاف، 450 ألف مسيحي بقي في العراق فقط!، لقاء مع رئيس الطائفة المسيحية العراقية غازي رحو، https://elaph.com/Web/News/2017/3/1140426.html

[3] موفق نيسكو، الفرق بين اللغة السريانية الآرامية والآشورية، موقع قناة عشتار الفضاية الالكتروني، http://www.ishtartv.com/viewarticle,68788.html

[4] سعد سلوم، الأقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد-بروت2014، ص86.

ينتشر الايزيديون في محافظة نينوى في المنطقة المحيطة بجبل سنجار وفي بعشيقة وبحزاني والشيخان وتلكيف والقرى التابعة لها وايضا ينتشرون في زاخو وسيميل التابعة لمحافظة دهوك، وتعد اغلب مناطقهم من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، يطلق الايزيديون على انفسهم تسمية ايزيدي وتعني خلقني وليس يزيدي نسبة لى يزيد ابن معاوية كما هو شائع عنهم بين الناس[1] اذ تعد ديانة توحيدية وليست وثنية كما وصفها بعض الباحثين وفقا لاراء باحثين ايزيديين ولا يوجد اي مفهوم للشر الخاص في ديانتهم اذ وفق معتقداتهم الله مصدر كل شي الخير والشر ويعتقد الايزيديون بأن هناك تشوية مقصود لديانتهم في محاولة لتسهيل عملية تصفيتهم وظلمهم على طول التاريخ ايضا يعدون قوميتهم كردية، وكان عدد الايزيديين في العراق يصل الى 550 الف نسمة قبل الاحداث الاخيرة لداعش اذ ادت الى هجرة ونزوح نسبة كبيرة منهم[2]، والمجتمع الايزيدي ذو طابع عشائري اذ يتكون من مجموعة من العشائر اضافة الى ذلك فأن المجتمع يتكون من مجموعة من الطبقات والمراتب الدينية وهي المير الأمير وبابا شيخ الزعيم الروحي والشيوخ والبير وهو شيخ الطريقة والفقير وهم المتصوفون والقوال وهي فرق دينية تتجول والمريد وهم عامة الناس والكوجك وهم المتخصصون بعلم الباراسايكولوجيا والميتافيزيقيا والمعالجة الروحية، ولا يتم الزواج بين المواطنين من الطبقات المختلفة[3].

لديهم ايضا رموز ثقافية ومعالم دينية وتاريخية اضافة الى تمثيل روحي وقيادة ويعد معبد لالش المكان المقدس للايزيدية ويقع في وادي جبل حصين يبعد عن محافظة دهوك 45 كيلو متر ويعود تاريخة الى اكثر من الالف الثالث قبل الميلاد، واجه الايزيديون حملات ابادة عبر التاريخ من العهد العثماني وقبلة وايضا عانو من فتاوي التكفير التي كان احد الدوافع لابادتهم وصولا الى تأسيس الدولة العراقية اذ عانو من حملات الانفال وايضا بعد عام 2003 عانوا من الارهاب لغاية ما حدث عام 2014 كانت الكارثة بالنسبة لهم من عملية ابادة جماعية وسبي واستعباد، اليوم تواجه الديانه الايزيدية في العراق تحديات تتعلق بمصير وجودها ورد اعتبارهم ورفع الظلم عنهم وعدهم هوية ومكون اصلي في هذا البلد يجب ان يعامل على هذا الاساس.

كما يسكن نينوى مجموعات قومية اخرى منها الشبك هم عراقيون يعيشون ضمن محافظة الموصل منذ مئات السنين فهم جماعة قومية في العراق تدين بالدين الإسلامي، تنتشر قراهم ومناطقها حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى حيث أنهم ينتشرون في حوالي 72 قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، ولها لغة وعادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الآخرين وتختلف في البعض الآخر[4]. والذين يعدون مسلمين اغلبهم من المذهب الشيعي عدا القليلين على المذهب السني وتقديرات اعداداهم غير دقيقة اذ لاتوجد احصائية رسمية عن عددهم واخر احصائية كانت عام 1977 قدرت عددهم 80 الف نسمة[5]، والان تقول مصادر ان عددهم يصل الى 250 نسمة وايضا عانو من التهميش وعدم ذكرت اقليتهم في الدستور العراقي فضلا تحديات ترتبط بأنصهار هويتهم لكونهم اقلية في الهويات الكبرى ولكون اغلب مناطقهم من ضمن المناطق المتنازع عليها تخضع لضغوطات من الاكراد والعرب حتى ان البعض يعدهم اكراد والبعض يعتبرهم عرب مما يجعل من هويتهم ضبابية غير واضحة

---

[1] سعد سلوم ، حماية الاقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، مصدر سبق ذكرة، ص129

[2] موقع باسنيوز، بيان من المديرية العامة لشؤون الإيزيديين بأوقاف كوردستان، على االرابط التالي : http://www.basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/418134

[3] للمزيد حول الديانة الايزيدية ينظر كتاب سعد سلوم، الأقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، مصدر سبق ذكرة بدأ من صفحة 86.

[4] نصرت مردان – جنيف، الشبك: أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم، 4 كانون الاول 2010، موقع ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية، http://www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm

[5] موقع الحرة عراق، يتعرضون للتهميش'.. شبك العراق يسعون للدفاع عن حقوقهم، https://www.alhurra.com/a/iraqi-minority/406168.html

وايضا كان لهم نصيب من المعاناة التي عانت منها الاقليات العراقية ورغم ذلك ولغاية الان هناك تضارب بالاراء حول الشبك واصلهم فمثلا يقول رشيد الخيون ابتلى الشبكيون بكتاب خلقوا لهم مقالات وطقوس خاصة لمجرد سماعها من شخص جاورهم فترة من الزمن او من اخر ادعى أنه كان منهم وكل ما في الامر ان قبيلة الشبك الكردية منها الشيعة والسنة كبقية الكيانات القبلية التي لايمزها عن بقية المسلمين مقال ديني او طقس خاص[1].

كما يعيش التركمان في العراق وبالخصوص في قرى ومناطق تلعفر غرب الموصل اضافة الى مدن كركوك واربيل وديالى وينقسمون الى سنة وشيعة وتعد اللغة التركية بلهجاتها هي لغتهم الام، بلغ عدد نفوس التركمان حسب إحصائية التعداد السكاني لعام 1957 ،(950) الف نسمة، بينما قدرت المصادر الحكومية عدد نفوسهم في عام 1997 بـ (900) الف نسمة المصادر المعتدلة تقدر عدد نفوسهم بـ (2.5) مليون نسمة، وأما المصادر المتطرفة فتقدره بـ(5.3) مليون نسمة، وبما أن نسبة الزيادة السكانية السنوية الثابتة في العراق هي (3/8%)، يمكن تقدير عدد نفوس التركمان على هذا الأساس الآن بـ (2.6) مليون نسمة، وبهذا العدد يشكل التركمان نسبة 10% من سكان العراق تقريبا؛ كثالث أكبر قومية فيه[2].

أما الوضع الإجتماعي للتركمان فقد كان التركمان جنودا ومحاربين أشداء وتأثير التركمان والأتراك، في الحياة الاجتماعية العراقية واضح وجلي، من خلال استخدام المفردات اللغوية التركية في اللهجة العامية، وتأثر الفلكلور التركماني بثقافة وتراث تلك الشعوب والتأثير بها وبالإضافة إلى العادات والتقاليد التركية التي أصبحت جزءً من الحياة اليومية في البلاد، وان معظم المأكولات والحلويات اللذيذة تركية المنشأ والمواصفات والاسم[3].

2.2 حكم حزب البعث 1968 لغاية 2003.

تولى حزب البعث السلطة بقيادة احمد حسن البكر ونائبة صدام حسين وتم اجبار عبد الرحمن عارف على مغادرة البلاد بالاتفاق مع اطراف الانقلاب ولم تراق قطرة دم واحدة في هذا الانقلاب[4] الذي حصل يوم 17 تموز من عام 1968، وبذلك يكون بدأ عهد جديد في العراق هو عهد حزب البعث العربي الاشتراكي.

هذا اضافة الى جرائم عديدة ارتكبها نظام صدام حسين بحق المكونات والاقليات العراقية، ومارس سياسة التعريب للعديد من المناطق التي يسكنها التركمان والكورد والايزيديون، كما ركز برنامج التعريب على نقل العرب إلى محيط حقول النفط في كردستان خاصة في كركوك كانت الحكومة البعثية مسؤولة أيضا عن إخراج 70 ألف كردي على الأقل من النصف الغربي من الموصل مما جعل غرب الموصل منطقة عربية سنية كاملة. في سنجار في أواخر عام 1974 أمرت اللجنة السابقة للشؤون الشمالية بمصادرة الممتلكات وتدمير معظم القرى اليزيدية واستيطان السكان بالقوة في المدن الجماعية الإحدى عشرة التي تحمل أسماء عربية والتي شيدت من 30 إلى 40 كيلومترا شمالا أو جنوب سنجار أو أجزاء أخرى من العراق. تم تدمير 137 قرية إيزيدية في هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك تم تعريب خمسة أحياء في مدينة سنجار في عام 1975. في العام نفسه تم إخلاء 413 مزارعا كرديا مسلما ومزارعا إيزيديا من أراضيهم من قبل الحكومة أو ألغيت عقودهم الزراعية وحل محلهم مستوطنون عرب. في

---

[1] رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، الطبعة الثانية 2007، ص 509.
[2] ابراهيم الساعدي باحث اجتماعي، دراسة شاملة حول اصل التركمان في العراق، موقع المنبر التركماني، http://turkmentribune.com/IT/12.html
[3] الدكتور خزعل الماجدي، تركمان العراق.. أصلهم ومساهماتهم في حضارة العراق، موقع افكار حرة، http://afkarhura.com/?p=1676
[4] هادي حسن عليوي، 17 تموز 1968 .. انقلاب ال 13 يوم، موقع كتابات، http://cutt.us/zHW7k

شيخان في عام 1975 تعرضت 147 قرية من أصل 182 قرية للتشريد القسري في حين تم تسليم 64 قرية للمستوطنين العرب في السنوات التالية، شيدت سبع مدن جماعية في شيخان لإيواء النازحين الأيزيديين والكرديين في القرى العربية، في التعدادين العراقيين لعامي 1977 و1987 أجبر اليزيديون على التسجيل كعرب ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي كان التحدث بالكردية محظور. كما أجبر بعض الأكراد المسلمين على التسجيل كعرب في عام 1977، كجزء من حملة الأنفال خلال الحرب الإيرانية العراقية دمر النظام البعثي العراقي صدام حسين ما بين 3000 إلى 4000 قرية وجلب مئات الآلاف من الأكراد ليصبحوا لاجئين أو يعاد توطينهم في جميع أنحاء العراق والآشوريين والتركمان. قتل أو مات حوالي 100 ألف شخص خلال حملة الأنفال التي كثيرا ما تساوي التطهير العرقي والإبادة الجماعية. في التسعينيات استؤنف توزيع الأراضي على المستوطنين العرب واستمر حتى سقوط نظام البعث في عام 2003[1].

ان السياسة التي اتبعها نظام البعث هي اعتبار العراقيين سواء في الموصل او اي محافظة اخرى مواطنين من الدرجة الثانية وغير موثوق بهم ما داومو غير موالين لحكم البعث اما القوميات الاخرى فكان الظلم عليهم مركب حتى الموالين للحكم كان ينظر لهم بريبة وشك ارتبك النظام جرائم وصلت الى الابادة الجماعية والتهجير والاعدامات والقتل والاغتيالات وكل الانتهاكات لغرض تعزيز نظامة وتقويته ومنع اي محاولة للسيطرة عليه، ولكون الموصل مدينة مهمة لنظام صدام لموقعها وكذلك لكون اغلبية السكان من العرب السنة ولذا كان عدد كبير من الضباط في الاجهزة الامنية من هذه المدينة من الاستخبارات والحرس الجمهوري والفدائيين فضلا عن كون عدد البعثيين برتب عالية كان كبيرا في هذه المدينة مقارنه بمحافظات اخرى ولهذا كانت نينوى مكان اختباء العديد من القيادات البعثية ومن الاجهزة الامنية بعد سقوط النظام في 2003.

ان التعامل مع الصراع وتنفيذ مصالحة وطنية يجب ان لايكون بمعزل عن عملية تلبية مطالب وحقوق القوميات والاقليات واشراكهم بصورة فعلية في كل مفاصل الدولة واعطائهم حقوقهم السياسية والثقافية وضمان ان يكون جميع المواطنين مواطنين من الدرجة الاولى بدون اي تمييز بين مواطن واخر على اي اساس كأن، والا فأن عملية المصالحة تكون مجرد نشاطات فارغة من محتواها تجري هنا وهناك بدون اي أساس، وعملية قراءة الماضي للتعرف على سياسات النظام وجرائمة تتيح لنا رؤية الصورة الاكبر والاشمل ليكون التحرك اليوم على بناء السلام منطلق من معالجة ارث الماضي المحمل بمشاعر من الكراهيه والشعور بالظلم والاضطهاد، اضافة الى عملية تحديد جهات الصراع واسبابة وأن كان بالماضي ممكن ان يلعب دور مهم عند محاولة احداث مصالحة او العمل على حل نزاعات في الحاضر فدائما تكون احداث الماضي حاضرة ليس تحديدا لدى المواطن وانما بصورة اكبر لدى قيادات المجتمع والوجهاء وهم من يشكل تأثير على مسار اي عملية مصالحة او حل نزاع لذلك معرفة اطراف الصراع والوقوف على العداء التاريخي بينهم ممكن يكون مهم عند العمل على تحديد الاطراف التي تعمل على خطوات المصالحة في الزمن الحاضر.

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://cutt.us/Ho9bq

3. الصراع في نينوى بعد عام 2003.

3.1 طبيعة النظام السياسي بعد 2003.

بعد عام 2003 كأنت الفكرة في تأسيس النظام السياسي العراقي على اساس مشاركة جميع المكونات في العراق فيه، وذلك انطلاقا من فكرة ان تحقيق الاستقرار في العراق يجب ان يقوم على اساس اشراك جميع المكونات وعدم تهميشها، ولذلك قام الحاكم المدني في العراق بول برايمر بتأسيس مجلس الحكم على اساس محاصصة طائفية[1] بعيدا عن معايير اخرى بل كان الاساس هو تمثيل جميع المكونات وومثليها السياسين من الاحزاب والقوى السياسية ومن هنا بدأ التأسيس لنظام سياسي يستند على المحاصصة الطائفية وبعيدا عن معايير المهارة والكفاءة.

ان عملية تشكيل النظام السياسي على اساس المحاصصة وايضا نسبة كبيرة من الاحزاب السياسية امتازت بكونها تمثل طوائف ومذاهب معينة مما ساهم في ترسيخ عملية المحاصصة الطائفية، اذ تمت عملية شغل الوظائف العامة والمناصب وتأسيس الدولة على اساس طائفي حتى شغل الرئاسات الثلاث في العراق هو على اساس طائفي وهذا انجر الى اصغر الوحدات الادارية اضافة لذلك ان عملية بيع الوظائف والفساد واعطاء المشاريع لبعض الشركات القريبة من الاحزاب الحاكمة هو السائد، مما يجعل العراق يحتل المراكز الاولى في الفساد اذا احتل العراق المراتب الاولى في الفساد و وفق مؤشر منظمة الشفافية لعام 2017 احتل العراق المركز الخامس في الفساد[2].

ان الفساد المالي والاداري له دور في عملية تاجيج الصراعات وعدم شعور المواطنين بالامان والمواطنة والانتماء، اذ ان عملية التميز بين المواطنين في التوظيف يخلق عدم مساواة وشعور الناس بانهم ليسوا مواطنين من الدرجة الاولى مما يساهم في زيادة مشاعر الكراهية والحقد مما يولد اساس لتاجيج الصراعات ويغذيها، كما ان التعامل على اسس عنصرية وطائفية ولد عدم الثقة بالاجهزة الامنية، على سبيل المثال في نينوى كانت اغلب الاجهزة الامنية والمنتسبين لها من مناطق من جنوب العراق واغلبيتهم من المذهب الشيعي وكانوا ينظرون الى اهالي الموصل على انهم ارهابيين وبعثيين وتعاملوا معهم على اساس عنصري طائفي ساهم في عدم تعاون المواطنين معهم وعدم الثقة بهم[3]، كما ان التميز في شغل الوظائف وهذا التميز العنصري وفر اساس لعملية اشتراك البعض من المواطنين في مجاميع ارهابية والقيام بعمليات ضد الجيش والشرطة وازهرت الاعمال الارهابية في محافظة نينوى وكان المواطن يعاني من سوء الوضع الامني والخدمات.

وحتى في المناطق المتنازع عليها كان الوضع غير أمن على سبيل المثال كانت سنجار مركز للصراع بين الاحزاب السياسية وكانت المناطق المحيطة بها توفر ملاذ أمن للمجاميع الارهابية في الصحراء وكان الجهد الاستخباري ضعيف جدا[4]، هذا جعل من الارهاب ينتشر وتضررت الاقليات مثل الايزيديون والمسيحيون من عمليات الاختطاف والقتل وغيرها من الانتهاكات.

---

[1] الاستاذ لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل، https://democraticac.de/?p=36858

[2] د.أسامة مهدي، العراق بين خمسة بلدان الاكثر فسادًا في العالم، موقع ايلاف، https://elaph.com/Web/News/2018/2/1191632.html

[3] مقابلة مع مواطن من الموصل في شهر تموز 2018.

[4] مقابلة شخصية مع ناشط مدني من سنجار آب 2018.

لذلك فان عملية تحقيق الاستقرار في المنطقة يساهم بصورة عملية في دفع عمليات تحقيق المصالحة وبناء السلام بصورة جيدة ويوفر اساس جيد لهما وتحقيق الاستقرار لن يتم بدون حل لمشكلة المناطق المتنازع عليها اولا وعملية اصلاح شامل للنظام السياسي.

هذا فضلا عن اصلاح المنظومة الامنية وتخليصها من العناصر الفاسدة ومن الطائفيين وشمولها بكل المواطنين بدون تمييز عنصري او قومي وان تتعامل بوطنية وتحترم حقوق الانسان، كما ان تجفيف منابع الارهاب ومنع الجماعات الارهابية من الانتشار هو ليس فقط عبر الحل العسكري وانما عبر القضاء على اسباب الارهاب بتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات واشراك المواطنين في صنع القرار والسياسات ومساهمته في عملية التخطيط والاستماع الى ارائه في القضايا والشؤون العامة للبلد من اجل ان تكون الديمقراطية حقيقية وتعزيز روح المواطنة لديه، لايمكن ان تكون هناك جهود ناجحة وفاعلة لتحقيق المصالحة في المحافظة والشعور السائد لدى الاطراف المختلفة هي الظلم والتهميش وعدم شعور المواطن بالامان فضلا عن الاهانة وضياع الكرامة.

3.2 اللاعبين السياسيين في المحافظة وفق نتائج الانتخابات.

حصلت الانتخابات الاولى في العراق لمجالس المحافظات ومجلس النواب عام 2005 في نينوى حصلت قائمة نينوى المتآخية الكوردية على 31 مقعد من اصل 41 مقعد مما شكل انتصار كبيرا، اذ شهدت هذه الانتخابات مقاطعة السنة وذلك لكون رجال الدين السنة حرمو المشاركة في الانتخابات معتبرين انها غير شريعة لكون قوات الاحتلال لاتزال موجودة في العراق واشترطوا انسحاب قوات الاحتلال للمشاركة في الانتخابات ولذلك نجد ان السنة قاموا باقصاء انفسهم في هذه الانتخابات ولم يحصلوا على مقاعد للمشاركة السياسية[1].

في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2009 كانت عدد مقاعد مجلس المحافظة 34 مقعد بالاضافة الى 3 مقاعد للاقليات وقد حصلت قائمة الحدباء الوطنية الممثلة للسنة بقيادة اثيل النجيفي على 19 مقعد وقائمة نينوى المتآخية الممثلة عن الكورد على 12 مقعد وقائمة الحزب الاسلامي العراقي بقيادة طارق الهاشمي على 3 مقاعد ولم تحصل الجبهة التركمانية على اي مقعد ومن مقاعد الاقليات حصلت قائمة عشتار الوطنية على مقعد المسيح ومقعد الشبك ذهب الى المرشح المستقل قصي عباس ومقعد للايزيديين لمرشح الحركة الايزيدية عن قائمة من اجل الاصلاح والتقدم.

وبعد تشكيل الحكومة المحلية ظهرت الخلافات بين القوائم اذ قاطعت قائمة نينوى المتآخية جلسات المجلس معللين ذلك بعدم اشراكهم في تشكيل الحكومة المحلية وتوزيع المناصب التي استحوذت عليه قائمة الحدباء الوطنية، هذه الانتخابات دفعت عملية التنافس بين الاكراد والعرب السنة الى الامام الذين شنو حملة ركزت على اظهار واثبات الهوية العربية لنينوى وعدم الاخلال بحدود الأمر الواقع التي كانت قد رسمت في عهد حكم البعث وفصلت بين كوردستان والمحافظة في عام 1991.

هذا العداء بين القوائم العربية والكردية كان يزيد من حدة التوتر في المحافظة وخصوصا مناطق التماس بين قوات البيشمركة والجيش العراقي وكانت انعكاسات هذه الاحداث بصورة رئيسية يعاني منها المواطن العادي،

[1] مقابلة شخصية مع الاستاذ عباس الشريفي مستشار في لجنة مؤسسات المجتمع المدني في مجلس النواب العراقي، يوم 28 ايلول 2018.

وتؤثر على الاقليات التي تسكن المناطق وتضررت النساء والاطفال بصفتهم الفئات الاكثر هشاشة وعرضة للتأثر من الصراعات المسلحة وذلك طبعا ينعكس على مستوى الصحة والتعليم وازدياد حالة الفقر والفقر المدقع، وكل هذا كان يساهم في ازدياد الجماعات المسلحة والمليشيات الاخرى ويسهل عليها عملية تجنيد الشباب وغيرهم من المتضررين من النظام الجديد وكان للبعثيين ورجال الامن في النظام السابق حماسة للانضمام للجماعات المسلحة هذه والتي صورت نفسها على انها مدافع عن حقوق المواطنين ضد الغزاة الامريكان والنظام الجديد الذي يوصف بانه مرفوض في المحافظة وتحديدا لتعاملة بعنصرية وظهورة بمظهر مليشيات شيعية وليس جيش عراقي وطني أذ اتصفت حكومة نوري المالكي الاولى والثانية بتعاملها بنفس طائفي واستعمالها المادة 4 ارهاب لسجن المشكوك بتورطهم في عمليات ارهابية حتى بدون دليل وقد اساءت السلطة استعمال هذه المادة والتي استعملها المالكي ضد اهل السنة اذ ادى ذلك الى النقمة والخروج بالاحتجاجات والتي ايضا قوبلت بالتعامل بالقمع ووصفها بانها مدسوسة وتابعة لحزب البعث.

وفي عام 2013 اجريت انتخابات مجالس المحافظات وفي نينوى حصلت قائمة تحالف التآخي والتعايش التابعة للتحالف الكردستاني على 11 مقعد من اصل 39 مقعد وهي الحصة الاكبر بينما بالمرتبة الثانية حصلت قائمة متحدون على 8 مقاعد وقائمة الوفاء لنينوى على 4 مقاعد وحصلت باقي القوائم على مقعدين او مقعد، بينما كانت نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 في نينوى والتي عدد مقاعدها (31) مقعدا أذ حاز ائتلاف متحدون للإصلاح على (12) مقعد يليه التحالف الكوردستاني في نينوى (6) يأتي بعده ائتلاف الوطنية (4) فيما حاز كل من تحالف نينوى الوطني وائتلاف العربية على (3) مقاعد لكل منهما أما الاتحاد الوطني الكوردستاني فقد حصل على مقعدين يختمها ائتلاف العراق بمقعد واحد، رغم كل طموحات المواطنين من ان الانتخابات ممكن تساهم بصعود قوى سياسية تساهم في تحسين اوضاعهم الا ان اي تحسين لم يمس جوهر حياتهم ولم يكن هناك اي تطور بقي الوضع ينتقل من سيء الى اسواء مع تنامي نقمة الناس على الوضع استمرت الجماعات المسلحة في التنامي مستغلة هذا الوضع، بالمقابل كانت القوى السياسية منشغلة بتقاسم المكاسب السياسة فيما بينها وتوزيعها على اساس حصتها من نتائج الانتخابات وكانت خيبة الامل هي مشاعر سائدة لدى المواطنين اذ بدئت الفجوة تزداد بين المواطنين وبين ممثليهم السياسيين واصبح هناك وعي يتنامي لدى المواطنين بأن الاختيار على اساس طائفي هو الاخر خطأ لم يحقق لهم اي انجاز يذكر[1].

3.3 اجتثاث البعث والمسائلة والعدالة.

تعد عملية اجتثاث البعث في العراق من الامثلة على تسريح الموظفين على نطاق واسع وسياسي على خلفية انتمائهم لحزب البعث، وتشوب هذه العملية العديد من العيوب والاخطاء التي اثرت على استقرار المجتمع والحكومة وادت الى استقطابات سياسية وحتى المعلومات عن عملية الاجتثاث نادرة وغير واضحة لكونها جرت بأندفاع لتغيير النظام[2].

لم تكن هناك ارقام دقيقة عن اعداد اعضاء حزب البعث ويقدر عدد الاعضاء من العضوية الكاملة اربعمائة الف عراقي أو يزيد اما اعداد الاعضاء مع الانصار على يزيد عن مليون او مئتان الف الى مليونين، كان مئة

[1] مقابلة شخصية مع مواطن من بعشيقة في تموز 2018.
[2] إرث مر، دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق 2004- 2012، تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Iraq-De-Baathification-Report-March2013-AR.pdf

وخمسين الف تقريبا يعملون في القطاع العام المدني بينما مئتان وخمسون الف تقريبا يعملون في وزارة الدفاع ومن بين المئة وخمسين الف كان تقريبا خمسة وستون الف من اصحاب المستويات الاربعة العليا للعضوية وهي التي ركزت عليها عملية اجتثاث البعث*، واجتثاث البعث هو مصطلح يستخدم للتعبير عن الاجراءات والتدابير التي استعملت لغرض منع عودة حزب البعث الى السلطة، تم تضمين منع وصول البعث الى السطلة في نص المادة السابعة أولا[1] من الدستور العراقي لعام 2005.

لم تتم عملية الاجتثاث وفقا لقياس نزاهة الفرد او لتورطه في انشطة لحزب البعث تنتهك حقوق الانسان او ادانته بل تمت عملية الاجتثاث فقط بالاعتماد على رتبة الشخص في حزب البعث وكان الافتراض التي تمت عليه عملية الاجتثاث هو ان اي فرد من مراتب العضوية الاربعة العليا لابد وان يكون ملتزم بسياسة حزب البعث وبالايديولوجية البعثية ولابد ان يكون ارتكب اعمالا تمثل انتهاك لحقوق الانسان ساعدته في الوصول الى هذه الرتبة وكان الرجع لعملية اجتثاث البعث في العراق هي عملية اجتثاث النازية وعلى وجه التحديد الاليات التي استخدمت لفصل قادة ورموز الحزب النازي ووااركانه من الوظائف العامة والمناصب بعد الحرب العالمية الثانية رغم ان هذه العملية هي الاخرى تعرضت لانتقادات واسعة وكان احمد الجلبي هو عراب فكرة تفكيك حزب البعث واجتثاثه.

وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة ومديرها بول بريمر باصدار مذكرة لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث[2] والتي سعت الى التحقق من الموظفين في الدوائر والمناصب ومن انتمائهم الى حزب البعث عبر محققين محترفين ويعتمد في ذلك استمارات ومقابلات واسئلة وايضا تعتمد قوائم الرواتب والمكأفاة للبحث عن الامتيازات التي كان البعثيون يحصلون عليها ليتم تحديد من يتم اجتثاثه بعد عملية التدقيق والتحقق هذه العملية لم تعتمد لم تأخذ نظر الاعتبار ان يكون الشخص مذنب بأنتهاك او مخالفة للقانون بل اعتمدت فقط ان يكون بعثي بمعنى تم اعتبار الجميع مذنب وهو من الاخطاء التي تؤخذ على العملية فضلا عن امكانية تعطيل العمل بالدوائر وتأخرة والتي لم ياخذها الامر بنظر الاعتبار لكون اغلب المدراء والكبار كان يفترض ان يكون لهم عضوية في حزب البعث والا لن يحصلوا على ترفيع للوصول الى هذه المكانه مما سيؤدي الى فقدان الكثير من الكفائات وبالتالي تعطيل العمل، كما اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الامر الثاني والذي بموجبة تم حل الاجهزة الامنية والجيش وكل التشكليات التابعة للدفاع وغيرها من الاجهزة وتسريح العاملين فيها وتم صرف رواتب تقاعدية للعاملين فيها عدا المشمولين بعملية اجتثاث البعث[3]، وواجهت عملية حل الجيش والقوات المسلحة انتقادات واسعة اذ ان هذه العملية ادت الى جعل الالاف من العراقيين عاطلين عن العمل مما يزيد من احتمال انضمامهم الى الجماعات المسلحة وخصوصا الكثير من العسكريين لديهم الخبرة العسكرية والقتالية وممكن ان تعزز عملية شهورهم بالظلم من اندفاهم للوقوف بوجه النظام الجديدة.

بعد تشكيل مجلس الحكم العراقي انتقلت السلطة الى العراقيين وتم تشكيل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث وتولت الهيئة عملية الاجتثاث ووسعت من اطارها وحضرت على بعض الافراد من اعضاء حزب البعث

---

* المستويات الاربعة وهي عضو فرقة وعضو شعبة وعضو فرع وعضو قيادة قطرية، للمزيد ينظر المصدر السابق، ص11.

[1] دستور جمهورية العراق لعام 2005، وتنص المادة السابعة على " اولاً: يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت اي مسمى كان، ولايجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون"، http://cutt.us/sVlgB

[2] مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة المتعلقة بتنفيذ امر تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، القوانين والتشريعات العراقية، http://cutt.us/aW0Ei

[3] أمر سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات العراقية، القوانين والتشريعات العراقية، http://cutt.us/1Iniz

تقلد مناصب عليا في مؤسسات الدولة وتم تشكيل لجان في كل وزارة للقيام بعملية الاجتثاث، كما تم اقحام عمل الهيئة في العديد من القضايا منها الانتخابات ففي الانتخابات الاولى قامت الهيئة بمنع 170 مرشح من المشاركة بالانتخابات ودخلت الهئية في نزاع مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

كما صورت الطائفة السنية على ان عملية اجتثاث البعث هي اداة تستعمل ضدهم لمنعهم من المشاركة في الحياة العامة وانها استهداف لهم على اساس طائفي، واستجابة للضغوط ومنها الامريكية الزمت حكومة المالكي نفسها لاصلاح عملية الاجتثاث لاجل دفع علمية المصالحة ولكن العملية لم تحقق تقدم، وفي عام 2008 تم اقرار قانون الهيئة العليا للمسألة والعدالة والذي شمل على بعض التحسينات منها السماح للاعضاء على مستوى الفرقة للعودة الى الخدمة عدا من كان في المراكز ذات المستوى الرفيع مثل مجلس الوزراء والقضاء ووزارتي والدفاع والداخلية.

ان عملية الاجتثاث اتسمت بالعديد من الاخطاء فان العملية الصحيحة كان يفترض ان تعتمد على برنامج تدقيق يستند الى تقييم الشخص هل هو صالح لتأدية عملة في الوظيفة وهل يتصف بالنزاهة او شارك في اعمال فساد اوانتهاكات لحقوق الانسان وهل يتمتع بالقدرات والمهارات للازمة لأداء العمل عكس ما نفذ كان عملية تطهير تعتمد على افتراض الذنب للجميع بدون تحقق او محاسبة حقيقية وهذا الامر يجعل من هؤلاء اعداء للنظام الجديد فضلا عن الالاف من اعضاء الاجهزة الامنية والعسكرية التي تم حلها والذين ممكن ان يكونوا مصدرا لاعمال مسحلة وهو ما حصل فعلا لاحقا.

وبالتأكيد محافظة نينوى كان لها نصيب كبير من عملية الاجتثاث من الموظفين والقضاة رغم عدم وجود احصاءات دقيقة ولكن كان الالاف من الضباط ومنتسبي الاجهزة الامنية من المخابرات وكبار القادة في الجيش والحرس الجمهوري من الموصل وعملية حل الاجهزة والاجتثاث جعلت من هؤلاء جميعا يساهمون بشكل او أخر بمحاربة القوات الامريكية في العراق والانضمام الى الجماعات المسلحة، يفترض بعملية المصالحة او السعي الى اجراء اي مصالحة ان ياخذ بنظر الاعتبار كيف يتم التعامل مع هؤلاء وكيف يتم تصحيح العملية وكيف يتم استثمار الكفاءات بينهم واعادة ادماجهم مع المجتمع وبناء شعور بالمواطنة لديهم عملية اعتبار الجميع مذنب ويجب تهميشة واقصاءه لن تؤدي الى بناء سلام اذا كان هناك من ارتكب انتهاكات جسية لحقوق الانسان يجب ان يحاسب وفق القانون وينال جزاء عادل فعملية تحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات عملية مهمة لأشعار الضحايا وعوائلهم بتحقيق العدالة وعدم شعورهم بالظلم مرتين مره عندما تم ظلمهم ومره عندما لم يحاسب الظالم ويعود الى الحياة دون اعتراف بالذنب او محاسبة، عملية تحقيق العدالة بناء السلام يجب ان تعتمد مقاربة معالجة أرث الماضي ومنع الظلم في الحاضر وابعاد المشاعر الانتقامية والحقد في العمل وخصوصا في المؤسسات والنظر الى ان العديد من المواطنين قد يكونوا ضحايا هم ايضا لهذا النظام وان كانوا بعثيين لذلك لايجب ان يضع الجميع في كفه واحدة.

3.4 المناطق المتنازع عليها بين حكومة اقليم كوردستان وحكومة بغداد المركزية.

المناطق المتنازع عليها هي المناطق التي هناك خلاف على ادارتها بين حكومة كوردستان والحكومة المركزية وتمتاز بتنوع سكانها بين اكراد وعرب وايزيديين وتركمان ومسيحيين بمختلف قومياتهم، وتم تحديد المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى بأنها قضاء سنجار ونواحيه قضاء الشيخان ونواحيه وقضاء الحمدانية ونواحيه وقضاء

تلكيف ونواحيه ناحية بعشيقة وناحية القحطانية (كر عزير) التابعة لقضاء البعاج وقضاء مخمور ونواحيه وناحية زمار[1].

سبق وذكر ان التركيبة السكانية لهذه المناطق تعرضت للتغير المتعمد من النظام السابق عبر حملات تعريب وتهجير لسكانها بهدف تغيير ديموغرافيتها الى العربية بما يتوافق مع فكر ومنهج حزب البعث فضلا عن الجرائم التي ارتكبها بحقهم، بعد تغيير النظام عام 2003 قامت سلطة الائتلاف المؤقته بأصدار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية والذي تضمن في المادة 58 معالجة لمشكلة المناطق المتنازع عليها[2]، وذلك بأعادة الوضع فيها الى ماكان عليه قبل عام 1968 وحل كل ما يتعلق بهذ الموضوع من اشكالات متعلقات مالية وتعويضات للمتضررين وبعد اقرار الدستور العراقي والذي تضمن المادة 140 والتي تم الاتفاق بين جميع القوى على ان تطبيقها هو الحل لموضوع المناطق المتنازع عليها والتي تؤكد على ضرورة تنفيذ ما ورد في المادة 58 من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقتة وان تنجز المراحل وهي التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها[3]، وعملت اللجنة على المرحلة الاولى وهي عملية التطبيع التي تتضمن اعادة الوضع الى ماكان عليه قبل 1968 وذلك عبر اعادة السكان الذين هجرهم النظام السابق واعادة املاكهم وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم فضلا عن اعادة السكان الذين تم توطينهم في هذه المناطق الى محافظاتهم الاصلية عبر تعويضهم، ولكن لم يتم اكمال المرحلة الاولى من عملية تنفيذ المادة وهي التطبيع اذا كانت المبالغ التي يجب ان تدفع كتعويضات جدا كبيرة اضافة الى ان عدد من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل لم يتم الغاءها لغاية الان وان الاراضي الزراعية والاملاك التي تدخل ضمن النزاعات لم تحل وقد تم احالتها الى هيئة نزاعات الملكية مما يجعل لم يجعل عمل اللجنة يمضي الى المراحل الاخرى والتي تشمل عملية الاستفتاء والاحصاء كما انه في عمل اللجنة كان لكركوك الحصة الاكبر من الاهتمام ولم يكن لمناطق سهل نينوى ذات الحضور ولغاية الان تعد المادة 140 هي الحل الاقرب للواقع لكونها دستورية[4].

عدم استكمال الحل للمناطق المتنازع عليها يجعل منها محط صراع بين القوى والحزاب وطالما اثر ذلك على السكان وسبب التوتر لهم اذ ان تداخل الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كوردستان التي كانت تفرض سيطرتها على المناطق لغاية دخول داعش 2014 ومحاولة كل حزب فرض سيطرته ووجودة جعل من المناطق وسكانها لايشعرون بالامن ولم يتم اشراكهم في صنع القرار او ادارة شؤون المنطقة[5]، اضافة الى ذلك فأن عملية وجود مليشيات مسلحة لبعض القوى السياسية ووجود فكر متطرف وحواضن للارهاب في بعض المناطق والقرى جعل من الوضع الامني جدا معقد في المنطقة وصعب على المواطنين وخصوصا من الاقيات التنقل والتعليم والدراسة.

ولذلك ان دفع عملية بناء السلام وتحقيق مصالحة يتطلب حل الوضع الاداري للمناطق المتنازع عليها بطريقة ترضي جمعي الاطراف والحل الذي تطرحة المادة 140من الدستور حاليا هو الحل الوحيد الذي لايوجد اي بديل

---

[1] للتعرف على كل المناطق المتنازع عليها في العراق،
http://www.com140.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=5

[2] للاطلاع على قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت ينظر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/651be42e-de88-495c-85ba-54e6aad12888

[3] نص المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005،
http://www.com140.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=3

[4] مقابلة شخصية مع الاستاذ رائد فهمي الرئيس السابق للجنة المادة 140 الدستورية وسكرتير الحزب الشيوعي العراقي، 27 ايلول 2018.

[5] مقابلة مع ناشط مدني من الحمدانية في اربيل شهر تموز 2018.

افضل منه يجب المضي به وان يتم استكمال مراحل الحل لاعادة السلام الى المنطقة وان تؤخذ بنظر الاعتبار جميع تعقيدات الوضع بعد عام 2003 والتي لاتشملها المادة وان تتم معالجة اثار العنف والانتهاكات التي حصلت وتعويض من تضرر والعمل على اشراك المواطنين في ادارة شؤون مناطقهم ومحاسبة من ساهم في ارتكاب اي اعمال تنتهك حقوق الانسان، كما ان استكمال حل المناطق المتنازع عليها يخضع لموازين قوى ويجب ان تكون هناك ارادة وطنية وضغط على الحكومة والبرلمان لتكون هناك جدية في عملية استكمال تنفيذ المادة وتخصيص المبالغ والمشاريع اللازمة لذلك.

3.5 الاوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في نينوى قبل احتلال داعش.

كأنت التوترات وشدة الازمة في المحافظات ذات الاغلبية السنية تشتد مع نهاية العام 2012 ضد سياسات حكومة نوري المالكي وكانت خطب صلاة الجمعة تحرض الناس على الوقوف بوجه الحكومة، خصوصا في الموصل والانبار وصلاح الدين ولم يكن عام 2012 ينتهي حتى انطلقت الاحتجاجات من الانبار بعد ان تم اعتقال حماية وزير المالية رافع العيساوي، والذي عده السنة استهداف لرموزهم على اساس طائفي، وخرج الاف من المواطنين في الانبار في 26 كانون الاول 2012 وقطعو الطريق الواصل بين العراق وسوريا والاردن مع حضور لزعامات سنية وبينهم وزير المالية رافع العيساوي، بينما رفع في الاحتجاجات علم العراق السابق ذو النجوم الثلاثة والذي تم تغييرة بعد عام 2003 في دلالة رمزية على ان العلم العراقي بعد عام 2003 لايمثلهم لانهم يعدون انفسهم مهمشين ويتعرضون للظلم على اساس طائفي.

بدأت الاحتجاجات في الانبار وصلاح الدين ولم تمضي ايام حتى اشتركت مدينة الموصل بالاحتجاجات بقوة متخذين من ساحة الاحرار مركزا لها، تم التعامل معها بعنف وقوة مفرطة من قبل القوات الامنية واطلاق العيارات النارية عليهم مما تسبب باصابة بعضهم وقتل البعض الاخر ووصف المتظاهرون ومتحدثيهم بأن الحكومة ونوري المالكي ظالمين ويمارسون دور الجلاد[1] لكل من يطالب بحقوقة ويعبر عن رأيه، رغم ان الاحتجاجات تحدث بصورة سلمية ووفق ما نص عليه دستور العراق من احترام حرية التعبير والرأي، ولم تستمع الحكومة الى المطالب والى الاراء التي وصفت عملية تجاهل مطالبهم بأنها ستؤدي الى عواقب وخيمة[2].

الشعب يريد اسقاط النظام هو الشعار الابرز الذي رفع في هذه الاحتجاجات، كما ان نظرة على الاحتجاجات وخروجها تحديدا في المحافظات ذات الاغلبية السنية يوضح مدى الشرخ الحاصل بين المواطن في هذه المحافظات والحكومة، كانت مطالب المتظاهرين واضحة، اذا عبرو عن الظلم الحاصل عليهم بسبب السياسات الطائفية التي استعملتها القوات الامنية، مثلا في الموصل كانت احد المطالب هي خروج الجيش من المدينة وتسليمها الى الشرطة المحلية لكونهم من سكان المدينة.

وايضا كانت هناك مطالب بالغاء المادة 4 من قانون مكافحة الارهاب والتي يعدونها استعملت ضد المكون السني لاعتقال المواطنين بدون اي دليل وساهمت هذه المادة في اعتقال العديد من المواطنين وبقاءهم لسنوات طويلة

[1] خطيب ساحة اعتصام الموصل للمالكي: تهديداتك لن تخيفنا ولن نتراجع إلا بعد استرداد حقوقنا، موقع المدى، http://cutt.us/SpC5O

[2] مظاهرات جديدة في العراق ضد حكومة نوري المالكي، الحرة عراق، http://cutt.us/I94mm

في السجون دون اي محاكمة، وحتى من يصدر بحقة أمر اطلاق سراح يبقى في السجن لسنوات ولذلك كانت مطالب الاحتجاجات في المحافظات السنية باطلاق سراح المعتلقين والمعتقلات.

كما طالبوا بالغاء فقرة المخبر السري والتي تعد من الاسباب للاعتقال اذ تستعمل هذه الفقرة لتصفيات سياسية وفي احيان كثيرة كان يتم اخراج المعتقلين مقابل دفع رشاوي للقوات الامنية كل هذا الفساد وسوء المعاملة جعل من الحكومة والدولة بصورة عامة التي تشكلت بعد عام 2003 عدوة لهم وكانوا ينظرون لها بعين الريبة والشك.

لم يمضي الكثير حتى تحولت الاحتجاجات الى اعتصامات ومن ثم شهدت اعمال عنف وجرى اقتحام ساحات الاعتصام من قبل القوات الامنية، وشهدت عدد من مناطق نينوى اعمال عنف ومصادمات وكانت التنظيمات الارهابية تنشط بصورة كبيرة في هذه الفترة والمشهد العام وحدة التوتر وتصاعد النزاعات مع عدم استجابة الحكومة للمطالب ومعاملتهم بقسوة كانت تؤشر الى احتمال تحول الاحتجاجات من السلمية الى صراع مسلح وتدخل المجاميع الارهابية لتحقيق طموحها بالسيطرة على المدينة لم يكن بخافي على احد، اذ ظهر بيان لعزت الدوري بعد انطلاق الاحتجاجات رحب بها وشجع المحتجين على الاستمرار بها والمطالبة بحقوقهم ضد الحكومة، وطالب باسقاطها كما ان جيش الطريقة النقشبندية وهو احد الجماعات المسلحة والذي يعد الجناح العسكري لحزب البعث ناشط في الموصل ويضم بين عناصرة العديد من الكوادر والقيادات الامنية من حزب البعث، فضلا عن تنظيم القاعدة وداعش الدولة الاسلامية في العراق والشام التي تحاول ان يكون لها ركيزة قوية بالعراق بعد ان سيطرت على مساحات من سوريا وتتنقل بسهولة بينها وبين العراق.

منذ بدء العملية السياسية في العراق عام 2003 ولغاية اليوم لم تحسن الحكومات المتعاقبة التعامل مع حركة الاحتجاج ولم تتمكن من تحمل من ينتقدها او يطالبها بحقوقه كانت دائما تستعمل العنف والاعتقالات والقتل لازالت عقلية النظام السابق في التعامل مع من يطالب بحقوقة او يعبر عن رأيه هي السائدة فلم تكن تنفذ اي وعود تعد بها من يحتج او يتظاهر وهذا طبيعي لكونها قامت على اساس محاصصة طائفية والفساد اصبح بنى هيكلية متداخلة في كل مفاصل الدولة وظهرت فئات وطبقات اجتماعية تعتاش على العمولات من المقاولات والسرقات وبيع المشاريع وعدم تنفيذها، فضلا عن شهور المواطن بالتميز لكونه لايحصل على وظيفة بدون وساطة او رشوة مما ساهم في ضعف الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن وكل هذا ساهم في زيادة نسبة المهاجرين الى الخارج وخصوصا من الاقليات التي عانت من الاضطهاد والتهميش والتعامل بعنصرية حتى وصل الامر الى سرقة املاكهم وعقاراتهم وعند لجوئهم للقضاء والمحاكم يواجهون صعوبات كبيرة ومماطلة دون حل لقضاياهم هذه[1]، أن عملية تحقيق المصالحة وبناء السلام تتطلب ان يكون هناك رؤية ونهج جديد من الحكومات في التعامل مع الاحتجاجات والمطالب من الخطأ النظر لها على انها اعمال تخريبية او ارهابية او غير ضرورية بل يجب ان يتم التعامل معها باحترام شديد على انها تمثل نتائج لاسباب واقعية مثل البطالة والفقر والتهميش والظلم والفساد وغياب العدالة والمسائلة وان عملية تلبية مطالب المحتجين او السعي بجدية لتنفيذها ممكن ان يساهم في عدم تصعيدها وانتقالها من السلمية الى الصراع المسلح وايضا يساعد في شعور المواطن بأنه مصدر اهتمام من الحكومة التي يفترض انها تعمل من اجله مما يعزز من شعور المواطنة والانتماء ويساهم بصورة جدية في تقليل العنف والتعاون مع الجماعات المسلحة ويدفع بجهود المصالحة والسلام للتحقق.

[1] للمزيد حول انتهاكات حقوق الانسان للاقليات والقضايا الخاصة باملاكهم والعقارات ينظر تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان لعام 2013 المنشور على موقعهم الالكتروني، http://cutt.us/F5k4M

4. احتلال داعش لمدينة نينوى.

4.1 المعركة والسيطرة العسكرية لتنظيم داعش على الموصل.

للأسباب السابقة التي ذكرت تأججت الصراعات في مدينة الموصل وأخذت جانب الصراع المسلح بين قوات الامن العراقية وبين ما يسمى بثوار العشائر ومجاميع مسحلة اخرى منها رجال الطريقة النقشبندية الجناح العسكري لحزب البعث المنحل وتمكن جيش ثوار العشائر من السيطرة على الجانب الايمن من الموصل في التاسع من حزيران 2014، في هذه الاثناء ومنذ يوم 6 حزيران كان رجال تنظيم داعش يشن هجمات على قوات الجيش العراقي في الموصل واستمرت الحرب لغاية يوم 10 حزيران اذ انتهت بهزيمة الجيش العراقي وانسحاب القوات الامنية والقيادات العسكرية من الموصل والذي لحقة انسحاب للجنود[1]، وأن السبب الرئيس الذي دفع بالقوات الأمنية لمغادرة الموصل هو تفجير الصهريج المفخخ الذي قاده "أبو عمر الجزراوي"، واستهدف تجمعا لقيادات في الجيش أمام فندق الموصل مما أدى لانهيار معنويات الجيش وانسحابه إلى الساحل الأيسر من الموصل. ومن ثم جاءته الأوامر من بغداد بالانسحاب، بحسب شهادات تقرير لجنة النائب حاكم الزاملي عن سقوط الموصل[2]، لم يتعلق الأمر بهروب الجنود من ساحة المعركة عند سيطرة قوات "داعش" على الموصل فقط، بل أيضا باستيلاء قوات التنظيم الإرهابي على عدد كبير من الأسلحة والطائرات الحربية التابعة للجيش العراقي. هذا ما أكده قبل أيام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في التلفزيون العراقي الرسمي عندما قال: "لقد فقدنا الكثير من السلاح." ويضاف إلى ذلك سقوط 2300 مدرعة حربية في أيدي المتطرفين[3].

اضافة الى ما سبق ذكرة من اسباب اقتصادية وسياسية ساهمت في تسهيل عملية احتلال الموصل فأن الاسباب الامنية تتعلق بكون القوات الامنية في المدينة لم تكن كافية لمواجهة التحديات الامنية الكبيرة[4]، كان خط الدفاع الأول عن الموصل هو اللواء السادس بالفرقة الثالثة من الجيش العراقي، وعلى الورق كان قوام اللواء 2500 رجل، أما الواقع فكان أقرب إلى 500 رجل، كذلك كان اللواء تعوزه الأسلحة والذخائر وفقا لما قاله أحد ضباط الصف؛ فقد سبق نقل المشاة والمدرعات والدبابات إلى الأنبار حيث قتل أكثر من 6000 جندي، وهرب من الخدمة 12 ألفا غيرهم. وقال الغراوي إن ذلك لم يبق في الموصل أي دبابات، كما أن المدينة كانت تعاني من نقص المدفعية. كذلك كانت هناك أيضا مشكلة الجنود الوهميين، وهم الرجال المسجلون في الدفاتر الذين يدفعون للضباط نصف رواتبهم وفي المقابل لا يحضرون لثكناتهم ولا يؤدون ما عليهم من واجبات[5].

4.2 تداعيات احتلال المدينة على المواطنين.

بقت مدينة الموصل ومواطنيها تحت رحمة مقاتلين داعش منذ 10 حزيران 2014 ولغاية اعلان تحرير المدينة منهم يوم 10 تموز 2017 اي تقريبا ثلاث سنوات من حكم داعش ضمن ما يسمى بدولة الخلافة الاسلامية واكتمل التحرير بعد معركة استمرت قرابة 9 اشهر شارك بها الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي وقوات البيشمركة الكردية وبدعم واسناد من قوات التحالف الدولي لمحاربة الارهاب، طبعا بالعودة الى بداية احتلال داعش

---

[1] مقابلة شخصية مع اعلامي من الموصل تموز 2018.

[2] حسن السعيدي، كيف احتل داعش الموصل.. وثائق للرجل الثاني بالتنظيم تجيب، موقع العربية، http://cutt.us/NhHtM

[3] حقائق مثيرة عن سقوط الموصل في يد "داعش" قبل عام، موقع DW الالكتروني، http://cutt.us/4ZYlF

[4] مقابلة شخصية مع ضابط من القوات التي كانت تخدم في مدينة الموصل من اهالي بغداد حزيران 2018.

[5] قائد عمليات نينوى السابق يكشف لأول مرة تفاصيل الساعات التي سبقت سقوط الموصل، جريدة الوسيط، العدد 4422 - الأربعاء 15 أكتوبر 2014م.http://www.alwasatnews.com/news/928862.html

للمدينة كان هناك ترحيب بهم من قبل الاهالي وخصوصا العرب السنة[1] على الاقل في البداية اذ كانت الصورة السائدة انهم دخلوا محررين للمدينة من الحكومة الطائفية التي تركت صورة سيئة وانطباع سيء لدى المواطنين جعلت بنظرهم داعش اقرب اليهم ولكن لم يمضي الكثير ليتبين للناس مدى وحشية وقساوة هذا التنظيم، وسط ذهول وصدمة على المستوى المحلي والدولي من سقوط اراضي واسعة من العراق بيد داعش لم تمضي ايام واذا في يوم 29 حزيران من 2014 ظهر الناطق بأسم الدولة ابو محمد العدناني معلنا تسجيل صوتي بعنوان هذا وعد الله قيام دولة الخلافة وتنصيب أبي بكر البغدادي ابراهيم عواد البدري خليفة للمسلمين ولم يقتصر الامر على الاعلان بل فرضة على القوى والجماعات المختلفة وحذر بأنه باعلان الخليفة يجب مبايعته من الجميع ومن يحاول شق الصف بقولة " ومن اراد شق الصف، فافلقوا رأسه بالرصاص، واخرجوا ما فيه كائنا من كان ولاكرامة"[2].

حجم الانتهاكات بحق للمواطنين وخصوصا الاقليات خلال هذه الفترة التي سيطر فيها داعش على المدينة كبيرة جدا اضافة الى التضييق على الحريات وفرض تعليمات من قبلهم الى السكان تتدخل بكل مجالات الحياة من منع التدخين وغلق محال بين المشروبات الكحولية وفرض ارتداء النقاب على النساء وعدم الخروج من المنزل الا مع وجود ما يسمى بالاسلام بالمحرم وهو شخص من العائلة كما فرضت مناهج تعلم بالمدارس من قبلهم وكان لديهم نقاط اعلامية تروج لصحفهم وقراراتهم ووضعت عقوبات لمن يخالف التعليمات من الجلد وتصل لغاية الاعدام.

اما الانتهاكات التي تعرض لها سكان المدينة وخصوصا من الاقليات المسيحية والايزيدية فهي بشعة جدا من تهجير وقتل وسبي بعد احتلالهم للمدينة، ومنذ تقريبا 16 تموز 2014 بدأ تنظيم داعش في وضع اشارات على منازل المسيحيين والشبك وهي حرف (ن) دلالة على ان ساكنها نصراني وهي كلمة تعني مسيحي استعملت في الاسلام ووضعو حرف (ر) وتعني الرافضة وهي كلمة يستعملها داعش لوصف الشيعة[3]، وبعدها في 17 تموز اصدرت تعليمات من قبل داعش والتي تضمنت على " اخلاء المسيحيين من حدود دولة الخلافة لموعد اخره يوم السبت الموافق 21 رمضان الساعة الثانية عشر ظهرا وبعد هذا الموعد ليس بيننا وبينهم الا السيف[4]"، وقد وضعهم تنظيم داعش امام ثلاث خيارات ام التحول الى الاسلام او دفع الجزية او مغادرة المدينة بدون حمل اي وثائق او اموال او مقتنيات وخلال هذه الايام غادرت العوائل المسيحية المدينة ويقدر عددها ب 1900 عائلة تقريبا 7000 شخص[5]، وذكرت مصادر اخرى ان عدد العوائل تقريبا 1500 عائلة غادرت الموصل خلال ايام 16 و 17 و 18 تموز 2014 وتم تسليبهم من كل الممتلكات التي بحوزتهم من وثائق ونقود ومصوغات ذهبية في السيطرات التي وضعها داعش في المناطق[6]، واتجهت اغلب هذه العوائل الى اقليم كوردستان الى اربيل وسيلمانية ودهوك، ارتكب التنظيم ابشع الجرائم بحق المدنيين ومن يخالفونه او يخالفون تعليماته او من يعتقد بانهم يتعاونون مع الاجهزة الامنية او يعملون لديها فضلا عن جرائمة بحق الاقليات من قتل وسبي واجبار على تبديل الدين والكثير من الجرائم التي لايتسع المجال للخوض في تفاصيلها وحتى الان لاتوجد احصاءات رسمية عن اعداد الضحايا، ولن ما تجدر الاشارة اليه هو ان التنظيم عمل على تغيير هوية المدينة وذلك عبر هدم المعالم

[1] مقابلة شخصية من ناشط مدني من الموصل في تموز 2018.
[2] حسن ابو هنية ومحمد ابو رمان، تنظيم الدولة الاسلامية الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان 2015، ص 128.
[3] مقابلة شخصية مع مواطن مسيحي من الموصل مقيم في اربيل اب 2018.
[4] تقرير منظمة شلومو للتوثيق، ص7، http://shlomoo.org/home/
[5] مقابلة شخصية مع الاستاذ فارس ججو رئيس منظمة شلومو للتوثيق، اربيل ايلول 2018.
[6] تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان لعام 2014، ص11، http://cutt.us/1ch0e

والرموز فيها اذ فجر عدد من المزارات والاضرحة والكنائس التي تعد من معالم المدينة واثارها ومنها مقام النبي يونس والنبي دانييل ومأذنه الحدباء وعدد من الكنائس والاديرة حتى القبور عمد الى ازالة وتحطيم علامة الصليب منها كما عمد الى تحطيم الاثار والتماثيل التي تعود الى الحقبة الاشورية والقرن السابع قبل الميلاد[1] كما دمر بوابات سور نينوى الاثري وقصر الملك سنحاريب واسواره[2]، فضلا عن تدمير اثار المنمرود ومتحف الموصل هذه الاحداث والجرائم اثرت بصورة كبيرة على السكان الذين يعدونها جزء كبير من تراثهم فهي حاضرة في كل تاريخ المدينة ولكن داعش يحاول ان يغير كل ما يتصل بالمدينة من رموز وهوية وتاريخ وتراث.

4.3 دخول داعش الى مناطق سهل نينوى وتهجير الاقليات والانتهاكات بحقهم.

4.3.1 مدينة زماروسنجار

تعرضت مدن زمار وسنجار والقرى المحيطة بها الى الاحتلال من قبل تنظيم داعش في 3 اب 2014 بعد معارك مع قوات اليشمركة الكردية والتي انتهت بانسحاب قوات البيشمركة وسيطرة داعش على المدن والقرى، ولكون اغلب سكان هذه المدن من الايزيديين لذلك كانت المأساة ايزيدية أذ قدرت أعداد النازحين الإيزيديين نحو 360 ألف من أصل 550 الف نسمة موزعين في العراق واقليم كوردستان، أما أعداد اللاجئين في دول الجوار وكذلك الأوروبية، "بلغ 90 ألف لاجئًا"، أي أن 82% من الإيزيديين هم نازحون ولاجئون، كما بلغ عدد الشهداء ما يقارب 1300 شهيد، وما يفوق عن 2500 يتيم فضلًا عن "220 طفلًا لا يزال والديهم مختطفين لدى داعش". أما المقابر الجماعية التي تمت إكتشافها منذ طرد التنظيم من المناطق الإيزيدية، "بلغت 43 مقبرة جماعية فضلًا عن عشرات المواقع لمقابر فردية"، كما أن الإحصائية رصدت "تدمير وتفجير 68 مزار ومرقد ديني من قبل تنظيم داعش." أما أعداد المختطفين يفوق الـ6400 مختطف، ما يقارب نصف العدد من الإناث، أما الناجين من قبضة تنظيم داعش فقد بلغ الـ 3136، ليصبح أعداد المختطفين الذين ما زالوا تحت سيطرة تنظيم داعش 3281 مختطف من الإناث والذكور[3]، وقام التنظيم ببيع النساء المختطفات في الموصل وفي مدن سورية ايضا، ان الجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد المدنيين تصل الى مستوى الابادة الجماعية ومن الجرائم قيامه بقتل اكثر من 250 ايزيدي في قرية كوجو يوم 3 اب 2014 بعد محاصرة القرية عدة ايام وطلبهم من السكان اما الاسلام او الموت[4]، كما قام بالتنظيم بهدم المزارات والاماكن الدينية اذا هدم اكثر من 60 مزار فضلا عن سرقة الممتلكات والاستيلاء على المنازل فضلا عن عمليات نهب وسرقة قام بها مواطنين من اهالي المنطقة لمنازل الايزيديين احد الناشطين الايزيديين الذين التقيت بهم كان يتكلم بحرقة عن كيف شاهد اعتداءات وسرقات قام بها ناس من المنطقة طول سنين وهو يعتقد انهم يعيشون سويتا مثل الاهل ولم يتوقع ان يكونوا حاقدين عليهم الى هذا الحد وبينما كنا نتكلم عن المصالحة وبناء السلام كان يقول لماذا يكلمونا نحن عن المصالحة بينما الطرف الاخر من

[1] الموصل: تنظيم "داعش" يحطم آثارا تعود للحقبة الآشورية، http://cutt.us/HMzNu
[2] مقابلة شخصية مع سهى عودة ناشطة مدينة واعلامية من نينوى ايلول 2018.
[3] أصدرت المديرية العامة لشؤون الايزيدية في وزارة أوقاف حكومة إقليم كردستان، بيانًا إحصائيًا، لأعداد ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من الإيزيديين بعد سيطرته على قضاء شنكال والقرى المحيطة في آب 2014،
http://www.ezdina.com/2017/09/News-Ezidi8.html
[4] تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان لعام 2014، ص6، http://cutt.us/1ch0e

ساهم بالاعتداءات لم يتم محاسبته كما لم تتم علمية تعويض من تعرض للضرر من قبل الحكومة والان بعد تحرير المدن وعودة المواطنين لايزال هناك بين المواطنين من قام سابقا بانتهاك حقوق الاقليات ولكن بدون اي حساب او عقاب[1].

أن ما تعرض له المواطنين سواء في سنجار او المدن الاخرى من الاقليات ومن الايزيديين يصل الى مستوى الابادة الجماعية ورغم مطالب المنظمات والجمعيات الحقوقية المعنية الا ان جهود الدولة لازالت ضعيفة في مجال اعادة الحياة الى وظعها الطبيعي في المدن بعد تحريرها وفي توفير الخدمات والامن كما ان كشف الحقيقة بالكامل ومحاسبة مرتكبي الانتهاك او من ساعد وفق القانون امر مهم لاعادة كرامة من تعرض للانتهاك بالاضافة الى ضرورة العمل على تقديم العلاج النفسي وأعادة تأهيل الناجين والناجيات من العنف هناك جهد يبذل من قبل مؤسسات مجتمع مدني محلية ودولية ولكن محدود نحتاج الى برنامج متكامل من قبل الدولة العراقية يأخذ بنظر الاعتبار كل ما حصل من انتهاكات ويعمل على تحقيق العدالة وتخليد ذكرى الضحايا ولعله يساهم في شفاء الجراح للمضي في تحقيق مصالحة وبناء سلام في المنطقة.

4.3.2 الحمدانية وتلكيف والنواحي والبلديات التابعة لها

"اني ا-ا-ب من سكنة بغديدا قمنا بالفرار من منزلنا الكائن في نينوى بغديدا بعد هجوم تنظيم داعش وبقى الوالد هناك لانه لم يرغب بترك المنزل والفرار معنا بقى حوالي عشرة الى خمسة عشر يوم تحت حكم تنظيم داعش الذين كانوا يهددونه بين الحين والاخر بالقتل او اعلان اسلامه ورفض وسمعنا انه تم التهجم عليه واخرها انقضاض 10 عناصر من داعش علية بالسلاح بعد ضربة واردوه قتيلا حسب ما ذكر واكد لنا شهود عيان ذلك"[2]

سيطر تنظيم داعش على مناطق سهل نينوى من الحمدانية وتلكيف والنواحي التابعة لها والتي كانت تحت سيطرة قوات البيشمركة الكردية اذ فوجئ سكان المناطق بانسحاب قوات البيشمركة التي وعدت سابقا بانها لن تسمح لداعش باحتلال مناطقهم مما اضطرهم الى الاسراع بالنزوح الى مناطق كوردستان ففي تاريخ 7 آب 2014 تمكنت قوات داعش من السيطرة على المدن والقرى في تلكيف والحمدانية ووفي هذه الاثناء حصلت موجه نزوح للمواطنين وتقريبا نزح اكثر من 200 الف مواطن[3] وقام التنظيم بالعبث بالمدينة وتدمير المعالم الاثرية كما افيد عن قيامة باتلاف اكثر من 1500 مخطوطة ذات اهمية تراثية عالمية كما قاموا بالاستيلاء على المنازل وسرقتها، اضافة لذلك رافقت عملية احتلالهم عمليات قصف عشوائي على المدن والقرى ادت الى سقوط ضحايا من المدنيين كما قامو بعمليات خطف وسبي نساء وخطف رجال واقتيادهم الى الموصل وجهات مجهولة ولغاية الان لم يعرف مصير العديد من المختطفين، كما ان التنظيم لم يتوانا في تدمير المزارات والمعالم الدينية من كنائس ومزارات للطائفة الكاكائية في بعشيقة، ان الجرائم التي قام بها داعش في الموصل وسهل نينوى ومناطقها كبيرة جدا واليوم بعد تحريرها وعودة جزء من الاهالي الى المناطق لازالو مستائين من عدم محاسبة مرتكبي الانتهاكات ففي مناطق سهل نينوى هناك عوائل ساهمت في دعم التنظيم واليوم هم يسكنون بصورة طبيعية وكأن لم

[1] مقابلة مع ناشط ايزيدي من سنجار في اب 2018.
[2] افادة خاصة قدمتها المواطنة (أ.أ.ب) الى منظمة شلومو للتوثيق بتاريخ 25 كانون الثاني 2016 محفوظة لدى المنظمة مع الشهادات.
[3] تقرير ستون يوما من 10 حزيران الى 10 آب 2014 من منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ص7، http://cutt.us/1ch0e

يفعلوا شيء حتى في مقابلة مع شاب ناشط ايزيدي من بعشيقة[1] قال لي عندما عدنا الى بعشيقة خوفا من ان تحدث صراعات او عمليات انتقام ضد المسلمين وخوفا من الفتنه قمنا بتشكيل لجان وحماية المساجد الموجودة في المنطقة ولكن بعد تحرير المدينة كانت المنازل قد احترقت تقريبا 1328 منزل احترق بصورة جزئية و 1800 احترق بالكامل ولم تعوض الحكومة او تساهم في اعادة اعمارها فضلا عن ذلك قام داعش بحفر اكثر من 76 نفق داخل المدينة واليوم نسعى الى بذل جهود مع منظمات انسانية وحقوقية لتعمير المنازل والعمل على قضايا التسامح والتعايش المشترك.

ان ما تعرضت له هذه المدينة والمدن الاخرى من تخريب وانتهاكات تتطلب من الدولة ان تقوم بدورها في عملية اعمارها بالاساس وتعويض المتضررين ومحاسبة من قام بالانتهاكات بها او من ساعد على اقل تقدير تكون هناك جلسات مصارحة او اعتراف بالذنب ليحصل تسامح وتعايش فعدم الاعتراف بالذنب او تبريره لن يخلق اجواء تساعد على المصالحة كما ان الجهود التي تبذلها منظمات هنا وهناك لازالت غير منظمة ومتكاملة فيما بينها فعملية اصلاح دور هنا واقامة ورش هناك ولكن نحتاج اليوم الى الضغط على الدولة ان لتتعلم من دروس الماضي فأن تجاهل احتياجات الناس الاساسية لن يساهم في بناء سلام وربما تحدث مأساة جديدة مستقبلا.

5. رؤية لأدارة التحديات و انجاح المصالحة المجتمعية في نينوى.

5.1 عمليات تحرير نينوى و أثارها.

تم تحرير محافظة نينوى بمعركة سميت " قادمون يانينوى" استمرت المعارك اكثر من تسعة أشهر واشتركت بها القوات العراقية المكونه من الجيش العراقي وقوات مكافحة الارهاب وقوات البيشمركة وقوات الحشد الشعبي اضافة الى دعم جوي واستشاري من قوات التحالف الدولي، وتشير الارقام الى ان موجه من النزوح للمواطنين رافقت عمليات تحرير المدينة وصلت الى مليون نازح تقريبا بينما عاد مايقارب ربع مليون مواطن من النازحين الى المناطق المحررة من الجانب الشرقي من المدينة[2].

وشهدت المعارك سقوط ضحايا من المدنين من النساء والاطفال والرجال كما لاتوجد اعداد دقيقة عن الضحايا من المدنين في وقت اعلنت خلية الاعلام الحربي رسميا ان الضحايا من المدنيين 1429 اشارت مصادر من الطب العدلي الى انها سجلت اكثر من 3176 لديها وعن ضحايا داعش ذكر الاعلام الحربي الرسمي انهم بلغوا 30 الف قتيل من داعش[3] بينما ذكرت مصادر اخرى ان مقاتلي داعش 7000 الى 9000 مقاتل وتشير بعض الدراسات والاحصاءات الى ان المعارك خلفت تقريبا 9000 امرأة ارملة وتحاول بعضهن الحصول على رواتب من الحماية الاجتماعية ولكن مع مواجهة صعوبات عديدة.

[1] مقابلة شخصية مع ناشط مدني ايزيدي من مدينة بعشيقة وبحزاني في ايلول 2018.
[2] نزوح 920 ألف عراقي منذ بدء عملية استعادة الموصل، http://cutt.us/nQbF8
[3] كم مدنيا قتل في معركة الموصل؟.. سؤال قاتل (تقرير)، http://cutt.us/BxZyA

خلفت المعارك دمار في المدينة تجاوز 80% فضلا عن قيام التنظيم الارهابي بتفخيخ البيوت والشوارع واكتشاف عشرات الانفاق تحت الشوارع والمنازل والتي كان التنظيم يستخدمها اضافة لذلك انتشرت الاشلاء والجثث للقتلى من التنظيم في الشوارع وتحت الانقاض ولغاية اليوم يعاني سكان المدينة من هذه المشكلة وبعض الاحياء لم يتمكن الاهالي من العودة اليها بسبب الروائح الكريهه لتحلل الجثث، مع ذلك تحاول الجهات المتخصصة تنظيف المدينة من الدمار واعادة تأهيل بعض الخدمات ليتمكن النازحين من العودة الى المدينة ورغم ذلك لم تتمكن الدولة لغاية الان من تعويض المتضررين او من اعمار المنازل التي احترقت او تفجرت في المعارك والتي تقدر بالاف ولكن هناك بعض المساعدات التي قدمتها منظمات دولية عبر تعويضات او مساعدات لترميم بعض المنازل المحترقة او متدمرة بصورة جزئية في مناطق بعشيقة وبحزاني وقره قوش ولكن تبقى هذه المبادرات غير كافية لتناسب حجم الدمار[1].

العديد من المشاكل الاجتماعية خلفها داعش فهناك الاف العوائل التي تسمى عوائل داعش محتجزة في مخيمات منها ديبكة والجدعة وحمام العليل فضلا عن مخيمات تتضمن عوائل داعش من محافظات اخرى غير نينوى مثل مخيم الشهامة لعوائل داعش من صلاح الدين وغيرها، اذا هناك اشكالية لغاية الان اذ لم تجري محاسبة قانونية لمن يثبت تورطة في جرائم مع داعش من العوائل في المخيمات ولم يسمح لهم بالعودة الى مدنهم اضافة لذلك فأن فترة حكم داعش للموصل خلفت الاف الاطفال الذين يعدون اما مجهولين النسب او قتل ابائهم والذين بعضهم من داعش وبعضهم مدنيين ومن يثبت انه من ابناء داعش لايتم تسجيله لغاية الان ولا يحصل على وثائق اثبات الشخصية مما يحرمه من كل حقوقة ومنها التعليم والرعاية الصحية[2]، ايضا لايوجد اي سند قانوني للتعامل مع عوائل داعش وترفض المحاكم اي معاملات يقومون بها حاليا كما لاتزال هناك مخاوف من تعرضهم للقتل او العنف اذ عادوا ومخاوف من عدم تقبلهم من قبل المجتمع المحلي في مدنهم والذي لايزال غاضب منهم ويحملهم جزء كبير من المأساة.

حاليا وبعد تحرير نينوى يجب ان يتم الاستفادة من الأحداث ومن الاسباب التي ساهمت في تاجيج الصراع وزيادة غضب المواطنين تجاه الحكومة ولكن ايضا بدئت تظهر تصرفات تستفز السكان المحليين وخصوصا من العرب السنة اذ لاتزال هناك قوات مختلفة تمسك الارض في نينوى واغلبها من الحشد الشعبي ذو الاغلبية الشيعية والذي يتصرف في المدينة بصورة تثير السكان عبر اظهار الشعارات الدينية والمراسيم الدينية من مواكب عزاء ومنع الاهالي من القيام بالاعراس في فترة عاشوراء والتي تعد فترة حزن لدى المذهب الشيعي في المقابل عد سكان الموصل هذه التصرفات هي غريبة على مدينتهم وتعد غير مهنية من قبل قوى عسكرية مما قد يساهم في تدهور الامور مستقبلا فيما لو استمرت هكذا تصرفات.

5.2 تحديات ومعوقات و ابعاد المصالحة في نينوى.

لغرض القيام بعملية المصالحة يجب ان يكون هناك اعتراف رسمي بشأن الاحداث التي تسببت بانتهاكات لحقوق الانسان والاقرار بمحاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين باهدار حقوق الابرياء، كما يجب توفير الدعم المادي والمعنوي للافراد الذين تعرضوا للعنف وبذل كل الجهد من اجل الكشف عن كل المختطفين والمفقودين وتحديد

[1] مقابلة مع ميسم بوتامي ناشطة مدينة من الموصل ايلول 2018.
[2] مقابلة شخصة مع المحامي طاهر النقشبندي من الموصل ايلول 2018.

صور اختفائهم والتكفل برعاية عوائلهم ومساعدتهم لايجاد ذويهم[1]، على سبيل المثال في العراق بعد احداث داعش تم خطف النساء من الاقلية الايزيدية وتم بيعهم وتناقلهم بين تنظيمات داعش بين العراق وسوريا فمن الضروري ان يكون هناك جهد من الحكومة العراقية لغرض السعي لايجاد المختطفات واعادتهم الى اهلهم، فضلا عن تعويضهم معنويا وماديا عن ما لحق بهم اضافة الى الوصول الى الاشخاص الذين قاموا بهذا العمل ومحاسبتهم.

يجب ان يكون هناك دعم لمسار القيام بالمصالحة من قبل المجتمع الدولي والمحلي من قبل مؤسسات المجتمع المدني والاعلام ويتم الترويج بأهمية القيام بالمصالحة لاعطاء الملف الزخم ويدفع به الى طاولة اصحاب القرار، الجميع معني بالقيام بالمصالحة بدأ من الجهات العليا في الدولة والسلطات التي تشرع القوانين والقرارات مثل مجلس النواب ورئاسة الوزراء بهدف تشكيل الهيئات والمكاتب التي ستعمل على تطبيق اليات المصالحة ويشترك في القيام بالمصالحة الافراد والمؤسسات من منظمات مجتمع مدني ورجال دولة ومسؤولين ورجال دين وشخصيات ثقافية ووجهاء وصحفيين وقضاة ورجال قانون، وصولا الى ضرورة اشراك الفئات الضعيفة في المجتمع من الناجين من العنف مع اهمية تعزيز دور ومشاركة المرأة في قيادة عملية المصالحة لكونها دائما تنال الحصة الاكبر من الانتهاكات خلال فترات النزاعات والحروب.

كما يمكن ان يقوم بالمصالحة افراد ومؤسسات ذوي مصداقية أو مؤسسات حكومية مدنية او دولية ويمكن الاستعانة باطراف محايدة وإعطاء فرصة للطرفين للتعبير عن الاذى الذي لحق بهم والتأكيد على خطأ هذه الافعال وعدم تكرارها ثانية[2]، كما ان توقيت القيام بالمصالحة مهم جدا ومحوري في نجاحها اذ لايمكن ان تقوم مصالحة في وقت لايزال الصراع فيه قائم يجب ان يكون القتال والعنف قد توقف للبدء بالمصاحلة.

المصالحة المجتمعية لاتعني المؤتمرات التي تقام بين الاطراف السياسية والاشخاص في السلطة وبين الاحزاب والتنظيمات السياسية، وانما تعني العمل على عدة مستويات مستوى المجتمع والذي يبدأ من افراد المجتمع والاستماع الى الحقائق منهم ومواجهتهم مع مرتكبي العنف في جلسات استماع كما حصل في دول مختلفة بهدف ان يقوم مرتكب العنف بسرد الحقيقة ويطلب السماح والعفو ويجب ان يكون مقرا بالذنب الذي ارتكبه في ذات الوقت الضحية يكون مستعد للعفو والصلح وبدء صفحة جديدة، وهذا يفترض ان يكون الضحية قد تم تعوضية وهو مستعد نفسيا لذلك، فمن غير المنطقي ان تطلب من الضحية ان يتسامح رغم ان السماح لايعني نسيان الماضي كما يقول مانديلا وفي ذات الوقت بيته مهدم ولا توجد لديه خدمات ولم يتم تعويضه والاعتذار له من قبل الجهات الرسمية عندها يكون التسماح غير حقيقي ومجرد شكلي.

على الجانب الاخر يكون هناك النشاط بين الجهات والاطراف السياسية التي تصارعت كأن تكون احزاب سياسية او جماعات مسلحة ويفترض ان تكون هناك تنازلات من جميع الاطراف مقابل الوصول الى اتفاق شامل يجعل اساليب العنف من الماضي ويتم المضي في طريق الاعمار وتحقيق الحياة الكريمة.

ان الاستعداد لمشروع المصالحة في نينوى يتطلب العديد من الاستعدادت والتحضيرات اللازمة لأنجاحها والذي يكون أساس جيد لتحقيق السلام الدائم في المحافظة، اذ يجب ان يدرج في برنامج الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2018، كما أن هذه العملية تفترض ان يتم تهيئة الموارد المادية والبشرية لها وان

[1] المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وناس فاطمة، 2012-2013.

[2] المصالحة، دكتور عمرو خيري عبد الله، ابريل 2018.

تجري بصورة شفافة وان تتصف بالنزاهة والمهنية وان تمس جوهر الاسباب والمشاكل التي ادت الى الصراع، ويجب ان يتوفر اساس من المعلومات والاحصائات والوثائق التي تساهم في تسهيل خطوات تحقيق المصالحة.

هناك عدد من السيناريوهات التي ممكن العمل عليها من قبل الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي لكي تمثل الاساس التشريعي الذي تنطلق منه علمية المصالحة المجتمعية في نينوى وهي:

1. يقوم مجلس النواب العراقي بتشريع قانون للمصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في نينوى وتجري عملية وضع قانون بعد مشاورات واستشارت واسعة ويجب ان يكون شامل لكل مراحل عملية المصالحة ومتطلباتها المالية والبشرية وأن يتضمن الأسس الاساسية لعملية تحقيق المصالحة وبناء السلام من المذكورة لاحقا من كشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ومن اجراءات العدالة الانتقالية.
2. وضع استراتيجية للمصالحة المجتمعية في نينوى ويتم تشريعها من قبل مجلس الوزراء العراقي والعمل على تنفيذها وان تكون شاملة لكل مراحل المصالحة وبناء السلام وبمشاركة لعملية تشريعها على مستوى محلي وبالاستعانه بخبرات دولية وأن تاخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي تحيط بكل خطوة من خطوات تنفيذها ويتم الاحتياط لها عبر ادارة مخاطر تناسب الخطر.

تواجه موضوع المصالحة الكثر من التحديات والمعوقات وان تحديدها يتطلب تحليل مستمر للصراع وللأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي يتم العمل به وايضا التركيز على اطراف الصراع والجهات التي ممكن ان تقوم بدور المصالحة هل هي مشتركة في الصراع وهل النظام الحاكم هو نفسه من ارتكب العنف، ونوع الصراع وطبيعة العنف تحدد الكثير من القضايا التي يمكن التعامل معها عند العمل على المصالحة كما ان نجاح المصالحة وتحقيق السلام على المدى الطويل وعدم الرجوع الى العنف ايضا يعتمد على مدى تحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة اسباب الازمة ومسببات الصراع ومدى النجاح في اكتشاف الحقيقة بنزاهه وموضوعية وعدم تشوية الحقائق، وأن المصالحة المطلوبة يجب ان تستند الى الواقع الموجود وتنطلق من معالجة كل المشاكل والاسباب وفق رؤية واضحة وعدم خلق اسباب جديدة وانتهاكات اخرى.

هذا اضافة الى العديد من المحددات التي تلعب دور في زيادة او تقليل التحديات التي تواجه المصالحة ويمكن القول بصورة عامة ان هناك جملة من الصعوبات والتحديات الموجودة والمتوقع حدوثها خلال اجراء عملية المصالحة منها:

- العلاقات مع دول الجوار والحاجة الى ان تكون متوازنة وعدم تغليب محور على اخر مع التأكيد على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.
- مشكلة السيطرة وادارة المناطق المتنازع عليها بين اقليم كوردستان وبغداد وفق المادة 140 من الدستور العراقي.
- قد تنشأ صراعات جديدة وظهور اطراف جديدة على الساحة اثناء القيام بالمصالحة.
- انتشار الاسلحة بيد الجماعات المسلحة ونشوء مجاميع ومليشيات مسلحة خارج اطار الدولة تهدد الامن والسلام.
- وجود جماعات متطرفة وعنيفة ترفض اي عمل سلمي وتنتهج اعمال الترهيب والعنف.
- وجود مشكلة النازحين داخليا واللاجئين.

- تنامي الطائفية والنزعة الانقسامية على اسس عشائرية وجغرافية ودينية.
- وجود تدخل اجنبي واقليمي وغموض بعض اطراف الصراع ودورها من الدول الاجنبية[1].
- الفساد المؤسساتي والمصالح السياسية والتهميش لبعض المكونات او الفئات في المجتمع فضلا عن اهمية وجود ارادة سياسية لاجراء المصالحة[2].

5.3 تشكيل لجان تقصي وكشف الحقائق.

يحقّ للمجتمعات والأفراد، ولا سيّما الضحايا منهم، معرفة الحقيقة في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكِبت بحقّهم وأن كشفها لايترك المجال الى انكارها، بما في ذلك معرفة سياق النزاع المُسلّح أو القمع المُمارس، وتُعدّ لجان الحقيقة واحدة من الايات التي تهدف الى كشف حقيقة ما جرى خلال الماضي المرير، لذلك تعتبر الحقيقة وسردها من الامور المهمة التي يستند عليها عمل المصالحة وبناء السلام تعتمد عليها الاجرائات الاخرى الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية والمسائلة والمحاسبة والتعويض وما يتعلق بها.

وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة رسميًّا بالحق في معرفة الحقيقة، وذلك في الإعلان المتعلّق بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري (الصادر في العام 1992) والمبادئ الأساسيّة التوجيهيّة بشأن الحق في الانتصاف والجبر (الصادرة في العام 2005) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المُبرمة في العام 2006)، وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية تفعيل الحق في المعرفة، إذ ينبغي على الدولة أن تتصدّى لمُحاولات إنكار الانتهاكات.

من التحديات التي قد تواجه هذه المهمة في السياق العراقي هي تكوين لجنة برلمانية او حكومية للعمل على كشف الحقيقية كما حصل في عملية التحقيق في اسباب احتلال الموصل وانسحاب الجيش مما يجعل من اللجنة عرضة للضغوط السياسية ويكون عملها وفق مصالح معينة وهو امر يعقد العمل.

ما يجب ان يحصل كما في تجربة جنوب افريقيا وتجارب اخرى هو تشكيل لجنة متنوعة وشاملة، تضم شخصيات من المجتمع المدني ورجال دين وقضاة ومستشارين محليين وممكن الاستعانة بخبرات دولية، اضافة الى ممثلين عن فئات من المتضررين مثل شيوخ عشائر ممثلين عن الاقليات الايزيدية والمسيحيين والشبك وغيرهم، ومن المهم ان تكون تركيبة شاملة ولاتحتوي على اشخاص هم شركاء في الانتهاكات او لديهم شبهات فساد.

من التحديات هو ان يتصف عمل اللجنة بالشفافية والوضوح وهو الامر المهم الذي يجب ان تعمل عليه اللجنة وان تقوم بنشر عملها في وسائل الاعلام وتتيح الوصول اليها بسهولة والى المعلومات الخاصة بها وان تكون قريبة من الناس وتؤمن لهم مساحة لتقديم افاداتهم وحمايتهم من اي انتهاك في هذه المرحلة.

يجب ان تكون هناك صلاحيات واضحة ومحددة الى اللجنة للمهام التي تقوم بها وللفترة الزمنية التي يجري التحقيق ضمن أطارها الزمني، وينبغي ان تمنح اللجنة صلاحيات في مجال التحقيق والاستدعاء والوصول الى الملفات والوثائق المتعلقة بعملها من مؤسسات الدولة، وان يوفر لها وقت وموارد كافية ويجب ادراتها بحكمة بعيدا عن الاهدار والامتيازات الشخصية التي قد تضر العمل، ان اللجنة يمكن لها عمل لجان فرعية في المدن

[1] د. عمرو خيري عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام، ص 6.
[2] المصالحة الوطنية في العراق..الفرص والتحديات، الجزيرة نت، https://bit.ly/2PHQyjf

او في الاقضية للأستماع الى الشكاوي وتوثيقها وتعمل على مستوى المناطق ويمكن لها اقامة جلسات استماع عامة للناس وأخذ الافادات ويتم نشر هذه الجلسات على الاعلام.

يمكن للجنة ان تقدم توصيات حول برامج للتعويضات او العفو عن بعض مرتكبي الانتهاكات البسيطة وفق ما محدد في تعليمات عملهم كما حدث في جنوب افريقيا، اذ حددت صلاحية العفو الى اللجنة عن بعض الانتهاكات عندما كان المجرم يعترف بالذنب ويقر بكل الحقيقة بينما تم تخفيف الحكم عن اخرين، ويجب الانتباه الى ان عوائل الضحايا والناجين والناجيات من العنف لايجب ان يتحملوا العبء الاكبر ويشعرون بأنهم ظلموا مرتين ويتم مطالبتهم بالتسامح والعفو بينما يحصل الجاني على العفو او يتم التخفيف عن الجناة بينما هم من يتحملون العبء الاكبر، كما تعمل اللجنة على استضافة شخصيات سياسية ومسؤولين لتوثيق افادتهم والوصل الى الحقيقة كاملة وتحدد بفترة زمنية لاكمال تقريرها الشامل وتقديمة الى الحكومة او البرلمان ونشره بطريقة تسهل عملية الوصول اليه.

اضافة الى ما سبق ذكره يمكن التأكيد على مجموعة من القضايا في عمل لجان الحقيقة منها:

1. يجب وضع رؤية واضحة واطار عام للجنة عمل الحقيقة والمهام التي تكلف بها ويجب وان تتصف اهدافها بالواقعية.
2. تحديد اطار عمل اللجنة وشروط عملها والفترة الزمينة التي تقوم بالتحقيق في الانتهاكات التي حصلت بها ويجب تحديد شروط ومتطبات عملها بصورة دقيقة والافصاح والترويج عنها وعن طريقة عملها لاتاحة الوصول لها من الناس.
3. التأكد من ان الدولة قادرة على توفير مستلزمات وحشد الموارد اللازمة لتلبية متطلبات وتدابير العدالة التي ستحددها اللجنة.
4. لا بدّ للأعضاء من أن يتخذوا قرارات حاسمة بشأن أولويات اللجنة وطرقها، ويلتزموا بالحوار مع القاعدة الشعبية، وينسجوا التحالفات، ويبطلوا محاولات وقف عمليات السلام، وتضعُف اللجنة عندما ينشغل أعضاؤها بسياساتها الداخلية.
5. ضرورة ان يكون هناك تقرير ونتائج عمل تنشر بعد فترة عمل اللجنة تتضمن نتائج عملها من التحقيقات والافادات والشهادات.

وينبغي الاشارة الى تجربة جنوب افريقيا وهي من التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية الصراع والسياق في جنوب افريقيا واختلافه عن العراق، اذ تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا بموجب قانون رقم 34 لعام 1995 المسمى قانون تعزيز الوحدة الوطنية وقد عَيَّن الرئيس نلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة والبالغ عددهم 17 عضوًا وأُختير القس ديزموند توتو رئيسًا لها، وتم منحها مجموعة من الصلاحيات الواسعة وهي[1]، في التحقيق والاستدعاء، التحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الموظفون الرسميون وأعضاء المنظمات المعارضة خلال فترة 34 عاما، صلاحية إصدار توصيات، من ضمنها دفع تعويضات إلى ضحايا الانتهاكات، والصلاحية شبه القضائية في منح العفو، في ظروف معينة، لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

[1] تجربة جنوب أفريقيا أكدت: تحقيق العدالة يؤدي إلى المصالحة وليس العكس !، علاء اللامي، الحوار المتمدن، 2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19227

5.4 محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق العدالة.

أن اي بلد يمر بأنتهاكات لحقوق الانسان او حروب وتجارب عنيفة او انظمة استبدادية يحتاج الى مرحلة انتقالية لاجل الانتقال الى نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية وحقوق الانسان ويعمل على تاسيس مجتمع مزدهر معافى من ازمات الماضي ، يتم بها اصلاح كل المنظومة القانونية للبلد ويعالج كل الأسباب التي من الممكن ان تساهم في زيادة فرص نشوء صراعات مستقبلا.

أن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات من القضايا المهمة والاساسية لتحقيق العدالة وانجاح العدالة أذ هناك انتهاكات حصلت تصل الى مستوى الابادة على اساس العرق والتي تعرض لها الايزيديين، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين مثل جريمة سبايكر وغيرها من الجرائم فضلا عن كل الخسائر التي حصلت بكل انواعها ومع ذلك لغاية الان لم يحاسب المسؤولين عن احتلال الموصل وانسحاب الجيش من القادة والسياسيين.

أن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاك يجب ان تكون بعيدة عن الضغوط السياسية، لذلك يجب العمل على ان يكون القضاء عادل ونزيه وبعيد عن كل الضغوط، وهذا طبعا يتطلب ان تكون هناك حماية لمن يتعامل مع هذه الملفات من القضاء لكون التحدي المهم الذي يواجه هذه العملية هي في مدى استقلالية القضاء، فرغم انه وفق الدستور العراقي والقوانين هناك فصل بين السلطات ولكن هناك تدخل وضغط على القضاء من قبل السلطة التنفيذية مما يؤثر على مسار تحقيق العدالة، وعندها لايكون القانون مطبق على الجميع بالمساواة وبدون تمييز مما يؤثر على مسار المصالحة وبناء السلام وغير بعيد ان يكون له اثار على استمرار السلام فأحد الاسباب الرئيسية للأحتاجات التي انطلقت عام 2012 كانت سوء استخدام قانون مكافحة الارهاب وتحديدا المادة 4 واحتجاز المواطنين لسنوات بدون محاكمة او اطلاق سراح.

أن الخطوة السابقة في كشف الحقيقة تؤسس لعملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات كما ان قيام المواطنين بالتوجه الى المحاكم لرفع الدعاوي ضد مرتكبي الانتهاكات وتقديم الادلة يعد من الطرق المهمة وطبعا افضل من الانتقام الشخصي، وهناك الان الاف من الدعاوي في محاكم نينوى لمواضيع تتعلق بالانتهاكات مما يدل على وجود اساس جيد، وهذه العملية تتطلب ان يكون هناك اعلام وتوعية لتصل الآليات القانونية لكل المواطنين في القرى والاماكن البعيدة ويمكن ان يكون هناك دور للمنظمات الحقوقية في تقديم الاستشارة للناس في هذا المجال.

أن عملية تحقيق العدالة لها متطلبات عديدة في حالة العراق، يجب ان يتم البدء في أصلاح النظام السياسي وابعادة عن نهج المحاصصة على اساس طائفي وعرقي، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والخبرة في اختيار الاشخاص للمناصب التي يجب النظر اليها على انها موقع لتأدية خدمة للمواطنين وليس مكان للمكاسب والامتيازات، والعمل على ان تكون الرواتب والتخصيصات لهذه الوظائف معقولة وبدون مبالغة فضلا عن محاسبة المسؤولين على اساس تأدية برامجهم وواجباتهم، لغاية اليوم لم تحاسب اي حكومة على اساس برنامجها ولم يجري اي تقييم لها على اساس نسبة الانجاز او تتم اقالتها على اساس فشلها، مما يدل على الخلل الهيكلي في طبيعة النظام والذي ادى الى ترسيخ الفساد وبيع الوظائف والاشخاص الوهميين في المؤسسات الامنية وتلكوء المشاريع الخدمية.

ويمكن القول ان مسألة تحقيق العدالة ليست بالمسألة السهلة او القصيرة المدى، اذ ان العدالة والمصالحة ليست مؤتمرات تجري هنا او هناك بين القيادات والاحزاب السياسية وليست عرض امام وسائل الاعلام[1] بل هي مسألة تتطلب ارادة وطنية ويجب ان تتم وفق اليات ومؤسسات ودراسات وتخصص لها الموارد اللازمة وان لايتم فيها ارتكاب اي انتهاكات ضد فئات على حساب فئات معينة او ان يتم التعامل مع الناس على اسس العرق والجنس والاقلية والاكثرية والا لن تأتي بنفعها وستكون عائقا امام بناء السلام وتحقيق المصالحة.

وان السعي لتحقيق العدالة يتطلب ان يتم توفير الخدمات للمواطنين وتوفير فرص عادلة لهم للحصول على التعليم والصحة وضروري ان يكون هناك استقرار أمني وسياسي والذي سيساعد على ان يكون المواطن مستقر نفسيا ويشعر بألامل والتفائل وهما من العوامل المهمة في بناء البلد وتحقيق السلام، تتطلب عملية تحقي العدالة اصلاحات في الواقع العراقي بصورة جادة وبروح وطنية ليس فقط في نينوى وانما في كل البلد وحل كل المشاكل العالقة.

5.5 برامج جبر الضرر الفردية والجماعية والتعويضات.

يتمتع جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالحق في الحصول على إنصاف فعال و جبر الضرر[2]، وتقع على عاتق الدول والانظمة مسؤولية تعويض الضحايا والناجين من العنف عن الاضرار التي لحقت بهم، فضلا عن تعويضات معنوية ومنح بعض الامتيازات كالرعاية الصحية والنفسية وبرامج تأهيل خاصة لهم، وبصورة عامة نقول ان جبر الضرر ليس فقط تعويض للضحايا وأنما هو رد اعتبار لهم ولكرامتهم التي جرحت، ولذلك يتم توجية الاعتذار لهم والاعترف بالجرائم التي تعرضوا لها وهذا ايضا يستند على الحقيقة التي يتم كشفها.

يمكن ان تجري عملية التعويضات لجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين عن طريق لجنة الحقيقة، والتي قد توكل لها مهمة وضع برامج للتعويضات على المستوى الفردي والجماعي، يجب ان يعوض الافراد عن الخسائر المادية التي لحقت بهم من تهديم المنازل واحتراقها وضياع المشاريع والممتلكات، أن اهمال خسائر المواطنين وعدم تعويضها يشعرهم بالظلم والخسارة ولايسهل علمية تحقيق السلام وربما تحصل مستقبلا عمليات انتقام او حقد واعمال ارهابية، واذا توفرت فرص اخرى لن تجد المواطن يقف الى جوار الدولة اذا لم تكن توفر له حياة كريمة، ورغم ذلك لغاية الان المواطنين يعانون في الموصل من تهدم منازلهم واحتراق بعضها ولم تقم الدولة لغاية الان بتقديم اي مساعدة لهم عدا بعض المنظمات الدولية التي قدمت بعض المساعدات في بعض المناطق من سهل نينوى تحديدا.

من التحديات هي الكلفة المرتفعة لأصلاح الدمار ويمكن عبر المانحين الدوليين وعبر تخصيصات من قبل الحكومة توضع لهذه البرامج ومهم ان تدار علمية التعويضات بنزاهة وعدالة ودون تمييز مواطن عن اخر، اما عملية برامج جبر الضرر الجماعي فتشتمل على اصلاح البنى التحتية والتجارية للمدينة واستطلاح الاراضي التي دمرت وتوفير المعدات اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل والوظائف للعاطلين وتوفير الرعاية

---

[1] محمد سلمان السعدي، المصالحة – الكينونة والمصير، موقع جريدة الصباح، http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=115987

[2] د. عبد العزيز خنفوسي، الحق في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، https://bit.ly/2PEBQt3

الصحية والتعليم وتهيئة مستلزمات الحياة الكريمة، ويمكن القول ان جبر الضرر والتعويضات هو بمثابة اعتراف بمسؤولية الدولة تجاه المواطنين واسترداد لجزء من كرامتهم.

5.6 حفظ الذاكرة وتعزيز عملية الاستشفاء.

تسهم مبادرات إحياء الذكرى في فهم المجتمع للإنتهاكات الماضية، يحق للمجتمعات معرفة الحقيقة عقب نزاع مسلح والثقافات على الاغلب تعترف بأهمية الحداد والاستذكار المناسب لغرض تحقيق الشفاء على الصعيد الشخصي والجماعي[1]، وتمثل عملية حفظ وتخليد الذكرى دروس وعبر للأجيال وشاهد على الاحداث واعتراف بالانتهاكات والجرائم التي حصلت وهي تأخذ صور واشكال مختلفة، منها الاعمال الفنية من تماثيل ومتاحف وتحويل بعض اماكن الحرب الى معلم او تحويلة الى متحف، فضلا عن النصب التذكارية للضحايا والشهداء كما يمكن انتاج اعمال سينمائية و وثائقية عن الاحداث، ايضا يمكن عمل عطلة رسمية لاستذكار ما حصل، بعض الدول يتم عمل مسيرات استنكار لحدث مثل الجريمة البشعة التي حصلت للايزيديين تتطلب ان يتم استنكارها واستذكارها سنويا.

ويمكن اعداد أرشيف خاص للاحداث وذلك حتى لايترك مجال لعملية انكار الحقائق مستقبلا او التقليل من شانها، وهنا توجد بعض التحديات لاتزال الجهود ضعيفة في مجال التوثيق والاحصاءات، وهذا يتطلب من الجهات المسؤولة ان تكون واضحة وشفافة في كشف الارقام والحقائق عن الانتهاكات واعداد الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدن والبنى التحتية.

ومن الامثلة على تخليد الذكرى متحف الذاكرة في تشيلي والمخصّص لعرض تاريخ الدكتاتورية العسكرية وتوثيق انتهاكاتها أماكن التي تمّ تحويلها للدلالة على موقع حصلت فيه انتهاكات – مثل تلّة الدستور في جوهانسبورغ، سجن سابق أصبح اليوم المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، ايضا في العراق سجن في مدينة السليمانية تم تحويلة الى متحف اذ كان يستعلمة نظام صدام حسين في تعذيب السياسيين المعارضين، أما في البيرو، فقد قام أقارب المفقودين بتوفيق جهودهم بغية حياكة "منديل أمل" هائل إحياءً لذكرى الضحايا، يمكن ان نقول ان الذاكرة مهمة ولكن هذا لايعني ان نجعل من الذاكرة سبب في احياء الألم واعادة مشاعر الكره والحقد وحب الانتقام لذلك مهم ان يتم التعامل مع الذاكرة بصورة حساسة ومسؤولة.

كما يجب ان يتم تعزيز عملية الاستشفاء من الصدمة ومن ما حصل للناجين من العنف وعوائل الضحايا عبر برامج للتأهيل النفسي وممكن منحهم رعاية خاصة، وهنا يمكن ان تساهم المراكز الصحية للدولة عبر توفير المتخصصين والاستشاريين، كما يمكن ان تساهم منظمات المجتمع المدني في توفير نوع من العلاج النفسي والعلاج من الصدمة، وان تلعب دور في هذه العملية، مع ملاحظة ان المنظمات تعاني من عدم توفر المواد المالية اللازمة وهو تحدي يواجهها بأستمرار، ولكن يمكن ان تعتمد الدولة على المنظمات كشريكة لها في تنفيذ عدد من هذه المهام عبر توفير التمويل اللازم، ويمكن ايضا دفع المنظمات الدولية المانحة الى توجيه بعض اموالها المخصصة للعراق الى هذه القضايا، بالمحصلة ان عملية استشفاء المرضى ومعالجتهم تلعب دور في دفع عملية المصالحة وبناء السلام نحو الامام.

[1] الحقيقة والذاكرة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory

5.7 التسامح ودفع قضية تحقيق السلام.

يكون التسامح ممكنا عندما يعترف الجاني بالذنب ويطلب السماح عندما يتحقق نوع من العدالة، ويتم تعويض المتضررين وعندما يشعر المواطن بالاستقرار والأمان، فمن غير المنطقي ان تطلب ممن تعرض للعنف مثلا ان تطالب عوائل الايزيديين بالتسامح وبعضهم لايزال لم يعرف مصير ابنائهم ونسائهم التي تم سبيهن والاتجار بهن ولا يوجد جهد من الدولة لملاحقة مختطفيهم واستعادتهم كيف يسامح من تعرض للاهانة وضياع الكرامة دون ان يتم استعادة حقوقة أن التسامح ممكن لكن بعد تحقق العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاك وهذه العملية في العراق تتطلب رؤية وجهد من الدولة وتتطلب ضغط محلي ودولي للقيام بها وحشد الموارد لها وعندما تتحقق قضايا العدالة الانتقالية ويتم كشف الحقيقة كاملة واجراء المحاسبة والمسائلة عندها من المنطقي ان تطالب بالتسامح وتسعى لعملية التعايش المشترك ويتم السعي لبناء السلام بصورة أكثر كفاءة وفاعلية ولكن المهم جدا هو ان يتم اشراك الاقليات بصورة فاعلة وبدون تهميش في كل مفاصل الدولة والعمل السياسي والاجتماعي وان يتم العمل على حفظ حقوقهم واعتبارهم مواطنين من الدرجة الاولى وتصحيح النظرة التي تعدهم كفرة او تقلل من شانهم وهذا يتطلب تعديل المناهج الدراسة ومحاربة التطرف من قبل بعض رجال الدين وايضا يجب منع اي مجاميع مسلحة تحت اي مسمى تعمل خارج نطاق الاجهزة الامنية وجمع الاسلحة وحصرها بيد الدولة.

بناء السلام والتسامح يتطلب ان يشعر المواطنين بانهم في دولتهم وانهم مواطنين متساوون مع الاخرين وان يشعر ابناء الاقليات بأن حقوقهم تحترم وأن يعترف بهويتهم وثقافتهم وأن لايتم فرض اي ثقافة او طقس عليهم واحترام المعتقدات الدينية لهم ومهم اعادة تعمير وترميم المزارات والاماكن الدينية التي تم تدميرها من قبل داعش والتي تعني الكثير ولها رمزية وخصوصية في معتقداتهم وحياتهم اليومية.

6. التوصيات.

يمكن من خلال البحث والاستنتجات التي جرى استعراضها التوصل الى العديد من التوصيات التي يمكن ان تقوم الجهات المتخصصة في تحليلها والعمل على تنفيذها من أجل تحقيق المصالحة المجتمعية وبناء السلام سنتطرق الى ابرز هذه التوصيات:

1. على القوى السياسية والحكومة العراقية السلطات في العراق العمل على اصلاح النظام السياسي ليكون قائم على المواطنة والكفاءة بدل من الطائفية والعرق والدين في منح الوظائف والمناصب وتشكيل الحكومة.
2. ان يتم العمل على محاربة الفساد المالي والاداري وبكل اشكالة عبر قيام الحكومة باصلاح الهيئات المتخصصة والمستقلة وتخلصيها من الفاسدين وابعادها عن الصراعات السياسية لتقوم بدورها وفق ما مخطط له وفق القانون.
3. اصلاح أثار عملية المسائلة والعدالة وبالاخص عمليات فصل الموظفين بدون اثبات تهم عليهم وما ترتب عليها من اثار لاحقا.

4. محاربة الطائفية والعنصرية والفكر المتطرف ومنع اي قوى سياسية تتشكل على اساس طائفي او عنصري ويجب ان يكون الاساس هو المواطنة وان تكون عمل القوى السياسية على اساس البرامج ومنع اي مليشيات مسحلة تعمل تحت مظلة الاحزاب والقوى السياسية.
5. اصلاح المنظومة الامنية واعادة تشكيلها على اساس المهنية والولاء للوطن والكفاءة بعيدا عن القومية والطائفية وان يتم تخلصيها من الفاسدين لتكون لكل العراق وليس لطائفة او مذهب.
6. اكمال تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق ما خطط له وذلك للعمل على توفير الاستقرار لهذه المناطق وفق اراء سكانها.
7. بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار وعدم السماح بالتدخل في شؤون العراق الداخلية والعمل على حماية الحدود من دخول اي مجاميع مسلحة وكل ذلك ينطلق من أن يكون هناك استقرار في الواقع السياسي العراق وان يكون القرار الداخلي عراقيا وغير مستند الى ضغوطات اقليمية او دولية.
8. يجب العمل على توفير الخدمات والأمان واعادة أعمار المدن التي تعرضت للحرب واحتلال داعش واصلاح البنى التحتية لها وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.
9. على المجتمع المدني والاعلام وحتى المجتمع الدولي ان يلخق رأي عام باهمية المصالحة وبناء السلام على الحكومة العراقية ومجلس النواب لغرض فتح هذا الملف.
10. أن يقوم مجلس النواب العراقي بتشريع قانون للمصالحة المجتمعية في نينوى او تقوم الحكومة بصياغة ستراتيجية للمصاحلة في نينوى بمشاركة محلية واسعة ووفق استشارة الخبرات الدولية في بعض المواضيع، ويجب ان تكون طبيعة المصالحة التي يتفق عليها وفق المواصفات والابعاد التي تم طرحها في سياق البحث وتأخذ بنظر الاعتبار كل عوامل واسباب النزاع ونتائجه واثارة وأن لايغفل اي من مراحل وخطوات المصالحة وتركز على توفير العدالة الانتقالية وكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاك اضافة الى تعويض المتضررين والعمل على مرحلة الاستشفاء للمتضررين وتخليد الذكرى والتوجه نحو بناء السلام وكل العملية يجب ان تنطلق من الواقع عبر دراسة جيدة للسياق الذي تجري به.
11. ضرورة ان يكون للمجتمع الدولي والمنظمات المانحة مساهمة في تمويل عمليات الاعمار في نينوى ودعم جهود المصالحة وبناء السلام بالموارد المالية والبشرية.

VI. المصادر

الكتب:

1. الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية بغداد 1977، الطبعة الثالثة.
2. سلام ناوخوش، احتلال وتقسيم كوردستان، مكتبة تفسير، 2002 أربيل.
3. سعد سلوم استاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة المستنصرية، حماية الاقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة تحليلية، جامعة الكوفة كلية الاداب قسم المجتمع المدني، طبع 2017.
4. سعد سلوم، الأقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد-بروت2014.
5. رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، الطبعة الثانية 2007.

6. عمار علي السمر، شمال العراق 1985 – 1975 دراسة سياسية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى بيروت 2012.
7. حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الجزء الثالث، 2006.
8. روزهات ويسي خالد، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق، دهوك 2012.
9. حسن ابو هنية ومحمد ابو رمان، تنظيم الدولة الاسلامية الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان 2015.

مقابلات شخصية:

بعض الاشخاص لايفضلون ذكر اسمائهم في البحث لذلك تم احترام رغبتهم.

1. مقابلة شخصية مع الاستاذ رائد فهمي الرئيس السابق للجنة المادة 140 الدستورية، ايلول 2018.
2. مقابلة شخصية مع الاستاذ عباس الشريفي مستشار في لجنة مؤسسات المجتمع المدني في مجلس النواب العراقي، ايلول 2018.
3. مقابلة شخصية مع الاستاذ فارس ججو رئيس منظمة شلومو للتوثيق، اربيل ايلول 2018.
4. مقابلة شخصية مع سهى عودة ناشطة مدينة واعلامية من نينوى ايلول 2018.
5. مقابلة شخصة مع المحامي طاهر النقشبندي من الموصل ايلول 2018.
6. مقابلة مع ميسم بوتامي ناشطة مدينة من الموصل ايلول 2018.
7. مقابلة مع مواطن من الموصل في شهر تموز 2018.
8. مقابلة شخصية مع ناشط مدني من سنجار آب 2018.
9. مقابلة شخصية مع مواطن من بعشيقة في تموز 2018.
10. مقابلة مع ناشط مدني من الحمدانية في اربيل شهر تموز 2018.
11. مقابلة شخصية مع اعلامي من الموصل تموز 2018.
12. مقابلة شخصية مع ضابط من القوات التي كانت تخدم في مدينة الموصل من اهالي بغداد حزيران 2018.
13. مقابلة شخصية من ناشط مدني من الموصل في تموز 2018.
14. مقابلة شخصية مع مواطن مسيحي من الموصل مقيم في اربيل اب 2018.
15. مقابلة مع ناشط ايزيدي من سنجار في اب 2018.
16. مقابلة شخصية مع ناشط مدني ايزيدي من مدينة بعشيقة وبحزاني في ايلول 2018.

دراسات و ابحاث وتقاريروقو انين ووثائق:

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2. المصالحة، دكتور عمرو خيري عبد الله، ابريل 2018.
3. المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وناس فاطمة، 2012-2013.
4. د. عمرو خيري عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام.
5. إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء تقرير نتائج العد والحصر للأسر والمساكن الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء في العراق لعام 2011.
6. ابراهيم الساعدي باحث اجتماعي، دراسة شاملة حول اصل التركمان في العراق، موقع المنبر التركماني، http://turkmentribune.com/IT/12.html
7. تقرير مجموعة الازمات الدولية، الجبهة الجديدة في العراق: الصراع في نينوى، http://cutt.us/DwqrN

8. إرث مر، دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق 2004- 2012، تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Iraq-De-Baathification-Report-March2013-AR.pdf
9. مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة المتعلقة بتنفيذ امر تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، القوانين والتشريعات العراقية، http://cutt.us/aW0Ei
10. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات العراقية، القوانين والتشريعات العراقية، http://cutt.us/1Iniz
11. قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت ينظر على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/651be42e-de88-495c-85ba-54e6aad12888
12. تقرير منظمة شلومو للتوثيق ، http://shlomoo.org/home/
13. تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان لعام 2014، http://cutt.us/1ch0e
14. افادة خاصة قدمتها المواطنة (أ.أ.ب) الى منظمة شلومو للتوثيق بتاريخ 25 كانون الثاني 2016 محفوظة لدى المنظمة مع الشهادات.
15. تقرير ستون يوما من 10 حزيران الى 10 آب 2014 من منظمة حمورابي لحقوق الانسان، http://cutt.us/1ch0e

مقالات واخبار:

1. في معنى المصالحة الوطنية، منصور الجمري، موقع الوسيط، http://www.alwasatnews.com/news/622782.html .
2. اشكالية العدالة الانتقالية تجربتي لمغرب وجنوب افريقيا، عبد العزيز النويضي، 2013، موقع مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html
3. تجربة جنوب أفريقيا أكدت: تحقيق العدالة يؤدي إلى المصالحة وليس العكس !، علاء اللامي، الحوار المتمدن، 2004، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19227
4. جلسات الاستماع العامة: منصات للحقيقة والكرامة والتنفيس، https://www.ictj.org/ar/new/public-hearings-platforms-truth-dignity
5. د . خالد الشرقاوي السموني، اثبات الانتهاكات.. محاسبة مرتكبيها وتهيئة مناخ المصالحة، موقع جريدة الصباح، http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=111554
6. محمد سلمان السعدي، المصالحة – الكينونة والمصير، موقع جريدة الصباح، http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=115987
7. د. عبد العزيز خنفوسي، الحق في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، https://bit.ly/2PEBQt3
8. التجارب الدولية في جبر الضرر الصحي، المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، https://www.cndh.org.ma/ar/bulletin-d-information/ltjrb-ldwly-fy-jbr-ldrr-lshy
9. المصالحة الوطنية في العراق..الفرص والتحديات، الجزيرة نت، https://bit.ly/2PHQyjf
10. محمد غزي، موقع ايلاف، 450 ألف مسيحي بقي في العراق فقط!، لقاء مع رئيس الطائفة المسيحية العراقية غازي رحو، https://elaph.com/Web/News/2017/3/1140426.html
11. موفق نيسكو، الفرق بين اللغة السريانية الآرامية والآشورية، موقع قناة عشتار الفضاية الالكتروني، http://www.ishtartv.com/viewarticle,68788.html

12. الوجود المسيحي في العراق... وأبرز رموزهم، جريدة الشرق الاوسط، 17 مارس 2018 م رقم العدد [14354]، ايضا على الرابط التالي، https://bit.ly/2MNV0uS
13. موقع باسنيوز، بيان من المديرية العامة لشؤون الإيزيديين بأوقاف كوردستان، على الرابط التالي : http://www.basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/418134
14. نصرت مردان – جنيف، الشبك: أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم، 4 كانون الاول 2010، موقع ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية، http://www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm
15. موقع الحرة عراق، يتعرضون للتهميش'.. شبك العراق يسعون للدفاع عن حقوقهم، https://www.alhurra.com/a/iraqi-minority/406168.html
16. الدكتور خزعل الماجدي، تركمان العراق.. أصلهم ومساهماتهم في حضارة العراق، موقع افكار حرة، http://afkarhura.com/?p=1676
17. سامي شورش، الموصل العراقية اليوم . حاضنة الناصريين والبعثيين تتحول الى نقيضها، موقع جريدة الحياة، http://www.alhayat.com/article/1144368
18. كيف صدر قانون الاصلاح الزراعي بعد ثورة1958 ؟، موقع جريدة المدى، ملاحق جريدة المدى اليومية، ذاكرة عراقية، http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=18608#sthash.1f6b8PFv.dpbs
19. هادي حسن عليوي، 17 تموز 1968 .. انقلاب ال 13 يوم، موقع كتابات، http://cutt.us/zHW7k
20. عباس الامامي، التركمان ولائحة إتهام المجرم صدام، موقع ايلاف، https://elaph.com/Web/Archive/1089127264750143000.html
21. الاستاذ لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل، https://democraticac.de/?p=36858
22. د.أسامة مهدي، العراق بين خمسة بلدان الاكثر فسادًا في العالم، موقع ايلاف، https://elaph.com/Web/News/2018/2/1191632.html
23. خطيب ساحة اعتصام الموصل للمالكي: تهديداتك لن تخيفنا ولن نتراجع إلا بعد استرداد حقوقنا، موقع المدى، http://cutt.us/SpC5O
24. مظاهرات جديدة في العراق ضد حكومة نوري المالكي، الحرة عراق، http://cutt.us/I94mm
25. حسن السعيدي، كيف احتل داعش الموصل.. وثائق للرجل الثاني بالتنظيم تجيب، موقع العربية، http://cutt.us/NhHtM
26. حقائق مثيرة عن سقوط الموصل في يد "داعش" قبل عام، موقع DW الالكتروني، http://cutt.us/4ZYlF
27. قائد عمليات نينوى السابق يكشف لأول مرة تفاصيل الساعات التي سبقت سقوط الموصل، جريدة الوسيط، العدد 4422 - الأربعاء 15 أكتوبر 2014م. http://www.alwasatnews.com/news/928862.html
28. الموصل: تنظيم "داعش" يحطم آثارا تعود للحقبة الآشورية، http://cutt.us/HMzNu
29. نزوح 920 ألف عراقي منذ بدء عملية استعادة الموصل، http://cutt.us/nQbF8
30. كم مدنيا قتل في معركة الموصل؟.. سؤال قاتل (تقرير)، http://cutt.us/BxZyA

31. أصدرت المديرية العامة لشؤون الايزيدية في وزارة أوقاف حكومة إقليم كردستان، بيانًا إحصائيًا، لأعداد ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من الإيزيديين بعد سيطرته على قضاء شنكال والقرى المحيطة في آب 2014، http://www.ezdina.com/2017/09/News-Ezidi8.html

مو اقع الكترونية:

1. موقع جمعية الامل العراقية على الرابط http://www.iraqi-alamal.org
2. موقع منظمة شلومو للتوثيق على الرابط /http://shlomoo.org/home
3. موقع منظمة حمورابي لحقوق الانسان من الرابط /http://www.hhro.org
4. موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الرابط: https://www.ictj.org/ar
5. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org

عند الاقتباس من البحث يرجى الاشارة في الهامش كما ان حقوق النشر والطبع محفوظة

الباحث
زاهر ربيع حسين
Zaher.rhj@gmail.com